

وزارة الإعلام
هيئة الاستعلامات
كتب مترجمة
— ٧٠٨ —

مستقبل سباق
الأسلحة الاستراتيجية

تأليف
جورج و. راثيجنز

THE FUTURE OF THE
STRATEGIC ARMS
RACE

BY
GEORGE W. RATHIJENS
NEW YORK 1969

اهداءات ٢٠٠١

اللواء/ محمد ضياء الدين زهدي

القاهرة

وزارة الإعلام
هيئة الاستعلامات
كتب مترجمة

٧٠٨ -

مُستقبل سباق الأسلحة الاستراتيجية

الاختيارات من أجل السبعينيات من القرن العشرين

تأليف
جورج راتجينز

منحة كارنيجي للسلام الدولي

انشئت منحة كارنيجى للسلام الدولى فى عام ١٩١٠ لتتشد الطرق العلمية للسلام ، والدخل الناتج عن المنحة الاصلية قد خصص للبحث والتعليم فى هذا الميدان ، ومجال اهتمامات هذه المنحة يشمل التنظيم الدولى ، والقانون الدولى والدور المتغير للقوة العسكرية ، وتقديم ابحاث العلاقات الدولية ، والتعلم والتدريب من اجل الدبلوماسية ، كما يشمل برنامجا نشيطا من المطبوعات ، وفى هذه الناحية ، فان المنحة تتحمل المسئولية الكاملة عن قرارها بأن تنشر الكتب او تتبنى نشر الكتب التى تظهر وهى تحمل اسمها ، ومع ذلك فان نشر أى كتاب لايلزم بالضرورة ان يتضمن الموافقة على البيانات او الحقائق او الافكار التى تظهر فيه .

تصدير

يظل سباق الاسلحة الاستراتيجية الذى بدأ بهيروشيما ، الى اليوم تهديدا كبيرا على سلام العالم ، وقد فشلت جميع الجهود التى وجهت للسيطرة عليه سيطرة فعالة ، ويرجع اهتمام منحة كارنيجى بهذا الموضوع الى بداية العصر النووى ، عندما أنشئت أول لجنة غير حكومية خاصة بالطاقة الذرية ، تحت رعاية هذه المنحة ، وفى السنوات الحديثة ، كفلت المنحة الدراسات التى تجرى فى ميدان السيطرة على الاسلحة والمؤتمرات الخاصة بحظر انتشار الاسلحة النووية ، ولما كان الامناء على هذه المنحة مقتنعين بأنه فى الشهور القادمة ، فان الولايات المتحدة والحكومات الاخرى لابد أن تصدر قرارات شديدة بشأن السياسات الاستراتيجية التى سوف تؤثر تأثيرا عميقا فى مجرى الحياة الدولية ، فى العقود التالية ، فان هؤلاء الامناء قد وافقوا فى مايو سنة ٦٨ على اختبار آثار شبكات اطلاق الصواريخ الاستراتيجية من أجل مايسميه ميثاق الامم المتحدة بـ «السلام والامن الدوليين» وقد بدأ هذا الاختبار فى يونيه فى اجتماع ضم خمسة وعشرين من الاشخاص الذين تتوفر لديهم المعلومات الكافية عن هذه المسائل ، والذين كانوا يشاركوننى اهتمامى بصدد تأثير التطورات التكنولوجية الحديثة فى الاسلحة على احتمالات السلام . واستحدثت هذه المجموعة على فهم عام أحسن ليس فقط لشبكات الهجوم الاستراتيجى ولابحاث صواريخ الدفاع الاستراتيجية ولكن أيضا لشبكات الاسلحة الاستراتيجية الجديدة الاخرى التى تبدو حاليا ممكنة التطبيق كما عبرت عن عقيدتها الجماعية بأن المنحة فى استطاعتها أن تؤدي خدمة مفيدة بالمساعدة على ايجاد جماهير مزودة بالمعلومات الكافية عن هذه الامور هنا وفى الخارج .

وكخطوة أولى فى هذا المجهود ، طلبت المنحة من الدكتور جورج راتجينز أن يعد هذا الموضوع والمؤلف ، الذى يعمل حاليا أستاذا زائرا للعلوم السياسية فى المعهد التكنولوجى بمساشوستس كان حتى يونيه سنة ١٩٦٨ مديرا لقسم تقييم الشبكات فى المعهد الخاص بتحليل الدفاع ، وقبل ذلك كان مساعدا خاصا لمدير الوكالة الامريكية للرقابة على الاسلحة ونزع السلاح .

وقد روجعت هذه الدراسة فى اجتماعين متتاليين بمقر رئاسة المنحة ، على أن مسئولية محتوى هذا البحث تظل ملقاة على المؤلف ، ومع ذلك ، فان الاشخاص الآتية أسماؤهم الذين قرأوا هذا البحث وشاركوا فى المناقشات مشاركة كلية أو جزئية ، قد اتفقوا جميعا على أن هذا البحث يقدم الحقائق بانصاف تام كما يقدم الاختبارات المتاحة حاليا ، ولم يطلب من أحد ما أن يصدق على البحث ، ولعله ليس هناك أى عضو من أعضاء المجموعة يكون موافقا على كل جملة كتبت ، ومع ذلك فأنى أظن أن الانصاف يقضى بأن نقول بأن البحث يمثل اجماعا كبيرا :

هاردنج ف. بانكروفت ، جورج ب. كيستياكوفسكى ، ادوارد و.
بسارات ، فرانكلين ا. لونج ، لنكولن ب. بلومفيلد ، بيرك مارشال ،
تشارلس ج. بولتى ، ماجور جنرال جيمس ماكورماك من القوات الجوية
(متقاعد) ، هاريسون س. براون ، روبرت س. ماكنمارا ، جون كاوبلز ،
ا. ا. رابى هيدلى و. دونوفان ، الجنرال ماثيوب رينجواى - من
القوات البرية - متقاعد ، يول م. دوتى ، اوسكار م. ريوبهاوزين ،
برنادوت ت. فيلد ، مارشال د. شولمان ، ريتشارد ل. جاروين ، جيريمى
ج. ستون ، جوزيف ا. جونسون ، ريتشارد ه. اولمان ، كارل كيسين

ولقد أفاد البحث من التعليقات والمقترحات والنقد الذى أبداه هؤلاء
جميعا وغيرهم من الافراد الذين أوجه الشكر الى كل منهم على هذه
الخدمة النابعة من ضمائرهم ومن الروح العامة التى لديهم .

يناير سنة ١٩٦٩ جوزيف ا. جونسون
رئيس منحة كارنيجى للسلام الدولى

تنويه :

يود المؤلف أن يعبر عن تقديره للمساعدة الكريمة التى تلقاها من أعضاء
جماعات المناقشة الذين استدعته منحه كارنيجى للاجتماع ، ومن
الآخرين كذلك ، وبصورة خاصة من روبرت روتشيلين وجاك رويانا ،
وكذلك من فيرونيكا شيرمان للمساعدة القيمة التى أدتها فى مجال التحرير

المقدمة

اذ تقترب نهاية هذا العقد ، كان لزاما على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن يواجه قرارات عظمى متعلقة بالقوات وبالسياسات الاستراتيجية التى سوف تكون النموذج المتبع فى السبعينات من القرن الحالى . وينبغى أن تؤخذ هذه القرارات فى ضوء الحقيقة التى لا مفر منها وهى أن المسئولية واقعة على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من أجل مصير العالم بأسره ، لان التراشق النووى من شأنه أن يعرض الجنس البشرى كله للفناء .

ولا بد أن تقوم كل من الدولتين ببحث ما يلى على وجه التحديد :

١ - ما اذا كان من المستحسن الحصول على شبكات كبرى مثل القاذفات الجديدة التى يقودها أفرادها والصواريخ الاستراتيجية الجديدة ، وأنواع دفاع الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية

٢ - أى مستويات القوة الاستراتيجية هو المناسب - وهذه مشكلة تمس الاتحاد السوفيتى مباشرة بسبب النمو السريع الراهن فى قوة صواريخها

٣ - ماهى المواقف التى ينبغى على الدولتين اتخاذها بشأن المفاوضات لانهاء سباق الاسلحة .

ولسوء الحظ فقد كان هناك الكثير من الخلط بصدد هذه النقاط ومن ثم فهناك :

١ - نزاع بشأن المقدار المناسب من الكفاية للقوات الاستراتيجية وبصفة خاصة بشأن العلاقة بين كميات الاسلحة الاستراتيجية وجدواها السياسية المحتملة .

٢ - مشكلة خطيرة فى وزن الميزات القصيرة الامد للقرارات المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية ضد النتائج التى قد تكون فى المدى الابدع ضارة اذا وضعنا فى اعتبارنا الاستجابات المضادة المحتملة .

٣ - صراع لم يجد له حتى الآن حلا بين الرغبة فى الاقلال ما امكن من احتمال الحرب النووية ، والرغبة فى الاقلال قدر الطاقة من الخسارة اذا ما نشبت حرب نووية .

٤ - الموضوع المتعلق بما ينبغى أن تكون عليه الاستجابة لظهور الصين الشيوعية باعتبارها دولة نووية .

ولا يدعى المؤلف انه يعالج هذه المسائل بحياد تام ، فالبحث سوف يؤدى الفرض المقصود منه اذا كان ينبغى القارئ الى الحقيقة بأن هذا الوقت وقت حرج لاتخاذ قرار بشأن سباق الاسلحة الاستراتيجية واذا

كان من شأن هذا البحث أن يقنع القارئ بأن القرارات المتعلقة بالحصول على أسلحة معينة ينبغي ألا تتخذ قبل إجراء البحث الدقيق جداً للعلاقات بين عوامل مثل خصائص نظم الأسلحة والأهداف التي سوف يساهم فيها الحصول على قوات نووية استراتيجية ، والمصالح القومية للولايات المتحدة وخصومها ، ومسئوليات أمريكا نحو حلفائها ونحو باقى العالم .

١ - الميزان الاستراتيجى الراهن :

تمثل قدرات الولايات المتحدة الراهنه الى حد كبير تحقيق الخطط المنماة خلال السنوات الاخيرة من حكومة ايزنهاور والسنوات الاولى من حكم كنيدي .

وهذه نتيجة للزمن الطويل اللازم لترجمة مفهوم لشبكة الأسلحة الاستراتيجية الجديدة الى قدرة على العمليات ، ولكن هذا الامر راجع ايضا الى أن الاتجاهات العريضة التي كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مندفعين فيها أصبحت ظاهرة واضحة خلال حكم ايزنهاور فظهور القنبلة الهيدروجينية والصواريخ الباليستية جعل من المحتم أن يكون عهد الستينات من هذا القرن هو عهد ردع متبادل لا تستطيع الولايات المتحدة خلاله ، ولا الاتحاد السوفيتى أن يحظى أيهما بميزة رابحة في حرب نووية - ومن السهولة بمكان أن يدمر كل منهما الآخر بفض النظر عن من منهما هو الذى بدأ الضربة الاولى حتى ولو توفرت لديهما الاستحكامات الدفاعية وادراك هذه الحقائق قد وضع في بداية الستينات نمط القوات الاستراتيجية التي نشرتها الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ ، وفي نهاية العام الاول من حكم كنيدي لم يكن حجم هذه القوات قد تقرر واستقر ، ومن ثم فانه في وقت تقديم الميزانية لسنة ١٩٦٣ المالية كان من الواضح أن قوة صواريخ تيتان ٢ قد تحددت بستة أسراب ، كما انه لا زيادة في قوة طائرات ت ٥٢ الى أكثر من ١٤ جناحا ، كما انه لا وجود لقوة عمليات ب - ٧٠ كما ان قوة أسطول غواصات البولاريس قد تحددت ب ٤١ غواصة ، أما عدد صواريخ الميوتيمين فقد تحدد ب ٨٠٠ صاروخ رفعت في العام التالى الى ٩٥٠ صاروخا ، وبعد ذلك رفعت الى العدد الحالى وهو ١٠٠٠ صاروخ

وهذا النمو السريع للقوات الاستراتيجية الامريكية مرده الى حد كبير الى الاهتمام بأنه قد يكون لدى الاتحاد السوفيتى تفوق كبير في الشبكات الاستراتيجية خلال السنوات الاولى من الستينات - وهذا الاهتمام او الخوف ظهر وقت انتخابات عام ١٩٦٠ ولكنه سرعان ما تبدد بواسطة المخابرات المحسنة التى دلت على أن ثغرة الصواريخ ان وجدت فانها تكون في صالح الولايات المتحدة

والحجم المقترح لقوة الولايات المتحدة الاستراتيجية قد حدد بأن يكون هو الحجم الذى كانت عليه - ١٠٥٤ صاروخا باليستيا عابرا للقارات ، و ٤١ من قوارب البولاريس تحمل كل منها ١٦ صاروخا ونحو ٦٥٠ من قاذفات القنابل العابرة للقارات - ويرجع جزء من السبب في هذا الى عدم التأكد من تصرفات السوفيت المحتملة وإلى الأهمية المعطاة للاستعداد لمواجهة

أسوأ ما يمكن أن يحدث ، ومع ذلك ، فقد كان هناك عامل آخر جعل القوة الكبيرة أمراً جذاباً . وهذا العامل هو الرغبة في الحصول على القدرة على تحديد ما قد يحل بالولايات المتحدة من الخسائر من جانب القدرات السوفيتية الهجومية المدمرة ، وحققا لقد كان هناك ضغط ، وبخاصة من السلاح الجوي للتوسع في القوة المضادة أو في القدرات التي تقلل الخسائر وذلك بتكبير قوات الهجوم الاستراتيجية الى ما وراء المستويات التي تقررت نهائياً .

وقد قووم هذا الضغط بسبب (١) احتمال التوسع المتكافئ أو الأكثر من المتكافئ في القوات الهجومية السوفيتية (ب) عدم احتمال نشوب حرب تتطور بطريقة من شأنها أن تسمح لهجوم الولايات المتحدة بأن يدرك جانباً كبيراً من قوة قاذفات القنابل والصواريخ السوفيتية وهي جائزة على الأرض (ج) اقلال خسائر الولايات المتحدة الصغير نسبياً والذي من شأنه أن ينجم عن قدرة القوة المضادة الإضافية الأمريكية ، حتى وإن توفرت الظروف التي تسمح للولايات المتحدة بالهجوم قبل أن تبدأ القوة الهجومية الاستراتيجية السوفيتية كلها الهجوم ، وبمرور الزمن فإن آخر هذه الحجج قد أصبح مقنعاً بشكل متزايد ، حيث قد أصبح واضحاً أن الاتحاد السوفيتي سوف يقلد الولايات المتحدة في جعل قواته بمنجاة نسبية من الهجوم عليها وذلك بتوزيع صواريخه البالستية العابرة للقارات في مواقع صلبة تحت الأرض ، وبناء قوة صاروخية قاعدتها الغواصات وعلى ذلك فإن الحجج التي تدعم تحديد الخسائر لعبت دوراً متناقصاً في تبرير وضع القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة كما يظهر مثلاً بالمقارنة بين خطاب وزير الدفاع السابق روبرت ماكنمارا في آن آربر عام ١٩٦٢ وبين تصريحاته (١) اللاحدة

والمطلب الذي تقدم به الجيش لتحسين القدرة الأمريكية على الاقلال من الخسائر وذلك بنشر شبكة دفاع معتمدة على الصواريخ المضادة للقذائف البالستية قد اعترض عليه هو الآخر لمجرد أن أدائه بدأ غير كاف . ولقد بدأ واضحاً لأولئك المسؤولين عن صنع القرارات أن أى انتشار للصواريخ المضادة للقذائف البالستية قد يقابل بتحسينات متواضعة في القرارات الهجومية الاستراتيجية السوفيتية

ومن ثم فإن الفكرة المضادة للمزيد من التوسع في قوات الولايات المتحدة الاستراتيجية قد كانت هي السائدة في أوائل وأواسط الستينات وحتى عام ١٩٦٦ فإن جميع قرارات الحياة الهامة تقريباً ، بصفتها المتميزة عن قرارات الأبحاث والتنمية ، فيما يتعلق بالانظمة الاستراتيجية الكبيرة الجديدة كانت سلبية : كقرار عدم نشر صواريخ المينيوتمان المتحركة على القضبان ، وقرار عدم الاستمرار في قوة قاذفات القنابل من طراز ب-٧ ، والفاء صفقة سكاي بولت ، وارجاء القرارات التي كانت تقضى بالمضى في شبكة الصواريخ المضادة للقذائف البالستية وكذلك ارجاء انشاء قوة الطائرات الاستراتيجية المتقدمة التي يقودها أفراد .

وبناء على هذا ، فان ميزانية القوات الاستراتيجية هبطت بما يربو على ١١ بليون دولار في عام ١٩٦٢ الى اقل من ٧ بلايين من الدولارات للعام المالي ١٩٦٦ ، نظرا الى أن برامج الاسلحة الاستراتيجية الكبيرة قد اثمرت بغير قرارات جديدة تنص على الحيازة الكبيرة الجديدة *

وبينما اقترب حجم القوة الاستراتيجية الامريكية من المستويات المقررة عند بدء حكم كيندي ، فان القوات الاستراتيجية السوفيتية كانت تنمو نموا سريعا ولا تزال تنمو حتى الان ، ومع ذلك فان هذا النمو قد تخلف لفترة عدة سنين عن النمو الذي حدث في الولايات المتحدة ، ولا يزال متخلفا تخلفا كبيرا في قاذفات القنابل العابرة للقارات، وبصورة خاصة في الغواصات من طراز بولاريس (انظر الجدول رقم ١) أما في أعداد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات فان السوفييت يقتربون بسرعة من الولايات المتحدة ولكن لا زالت بعض صواريخهم العابرة للقارات « غير صلبة » أو غير محمية من تأثيرات الانفجارات النووية ، بينما في حالة الولايات المتحدة فان جميع الصواريخ « غير الصلبة » قد ألغيت منذ بضع سنين .

* هذه الأرقام وكذلك غيرها من الأرقام التي تظهر بعد ذلك لا تعكس - التكاليف الاجمالية للبرنامج الاستراتيجي للولايات المتحدة ، نظرا الى ان هناك تكاليف اخرى متعلقة بالابحاث والتطوير لم تدخل في هذه الأرقام . وكذلك ، فان الأرقام قد تخضع لحد ما باعتبار آخر ، نظرا الى انها لم تتحول الى دولارات دائمة ، ومع ذلك فان التعميم الموجه الى التصحيم والمتعلق بتغيرات الميزانية من عام الى عام هو تصحيح ضئيل .

الجدول رقم ١
القوات النووية الاستراتيجية العابرة للقارات
للولايات المتحدة ضد مثيلاتها من القوات السوفيتية

(١)		
الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	
أكتوبر ٦٨	أكتوبر ٦٧	أكتوبر ١٩٦٨
(ب)		
قاذفات الصواريخ بالستية		
١٠٥٤	٧٢٠	٩٠٠
العابرة للقارات		
(ج)		
قاذفات الصواريخ بالستية		
٦٥٦	٣٠	٨٠-٧٥
المقذوفة من البحر		
العدد الإجمالي لقاذفات		
٧١١٠	٧٥٠	٩٨٠-٩٧٥
الصواريخ العابرة للقارات		
(د)		
قاذفات القنابل العابرة		
٦٤٦	١٥٥	١٥٥-١٥٠
للقاتر		
إجمالي حمولات القوة ، العدد		
٤٢٠٦	١٠٠٠	١٢٠٠
التقريبى للرؤوس الحربية		
الرؤوس المتفجرة (التى		
يمكن إطلاقها		

(١) لم يتغير حجم القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة تغيرا يذكر منذ
أواسط عام ١٩٦٧

(ب) وهذا العدد لا يدخل فيه عدد القاذفات المخصصة لاختبار مدى
الصواريخ بالستية العابرة للقارات وهى التى من الممكن أن يكون لها
بعض قدرة فى العمليات ضد الولايات المتحدة ولدى السوفيت أيضا
صواريخ بالستية متوسطة المدى ، وكذلك لديهم صواريخ أخرى بالستية
أطول مدى من المتوسطة المدى وأقل من البعيدة المدى وفى استطاعتها أن
تصيب الاهداف فى أوراسيا .

قياس القوة الاستراتيجية :

ان النمو السريع فى القدرات السوفيتية ، مصحوبا بالحقيقة وهى أن
عدد قاذفات الصواريخ الأمريكية وعدد الطائرات الاستراتيجية قد ظل
ثابتا ومن المتوقع ان يظل كذلك لفترة قادمة ، قد ادى طبيعيا الى التساؤل

وبخاصة في جلسات الكونجرس ، عما اذا كانت الولايات المتحدة لاتزال محتفظة بالتفوق في القدرات الاستراتيجية وجها لوجه امام الاتحاد السوفيتي ، وعما اذا كان فقدان التفوق ، اذا كان قد حدث فعلا ، من المستطاع منعه وعن الاتجاهات المستقبلية ، وحقا عن جميع الاسئلة المتعلقة بالاهداف الممكنة التطبيق والمرغوب فيها للقوات الاستراتيجية .

تابع المرجع بالصفحة رقم ١٣

(ج) وبالإضافة الى الصواريخ الباليستية التي تقذف من البحر والمركبة في الغواصات التي تعمل بالقوة الدرية ، فان السوفيت لديهم كذلك صواريخ بالستية تقذف من البحر ومركبة في غواصات من التي تسير بقوة الديزل . ويعتقد ان الاهداف الاولى لهذه الصواريخ هي الاهداف الارضية الاستراتيجية في أوراسيا . ولدى السوفيت أيضا صواريخ طوافة تقذف من الغواصات ويعتقد أن أهدافها الأولية هي السفن التجارية والبحرية

(د) وبالإضافة الى قاذفات القنابل العابرة للقارات فان لدى السوفيت أيضا قوة من الطائرات التي تجمع بين كونها قاذفة قنابل وناقلة ، وهذه قادرة على ضرب الاهداف الموجودة في أوراسيا .

وحتى مؤخرا فان المقياس الاكثر شيوعا للقوة الاستراتيجية كان هو عدد مركبات القذف التي في حوزة كل من الجانبين ، بمعنى اعداد قاذفات القنابل والصواريخ المنتشرة ، وبهذا المقياس فقد ظلت الولايات المتحدة محتفظة بالتفوق على الاتحاد السوفيتي لعدة سنوات - تفوق في اعداد قاذفات القنابل عابرة القارات وفي اعداد الغواصات من طراز بولاريس ، وفي اعداد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (او على الاقل قاذفات تلك الصواريخ) والمقياس مع ذلك ، ليس مرضيا كل الارضاء من حيث انه لم يأخذ في اعتباره الاختلافات الكيفية في شبكات الصواريخ وقاذفات القنابل المختلفة ويعتقد بصفة عامة أن لقاذفات القنابل والغواصات الامريكية قدرات متفوقة في الاداء ، وبالإضافة الى ذلك ، فان بعض قاذفات القنابل والصواريخ كانت حمولتها أكبر كثيرا من حمولة بعضها الآخر .

ومع بداية عصر المركبات المتعددة الاهداف الفردية التي تستطيع العودة الى الجو الارضي (ميرف) ، فان هذا المقياس يصبح أقل ارضاء ، نظرا الى أن بعض الصواريخ تستطيع أن تحمل عددا من الرؤوس الحربية (الرؤوس المتفجرة) ، بينما لا يستطيع البعض الآخر أن يحمل سوى رأس حربي واحد ، ومن ثم ففي السنوات القليلة الماضية وعند مناقشة موضوع القوات ، أدلى المتحدث بلسان الحكومة بالحجة بأن عدد الرؤوس الحربية هو مقياس أفضل من اعداد الصواريخ وقاذفات القنابل ، ولقد ادعى نقاد السياسة التي جرت عليها ادارة جونسون بأن لدى الاتحاد السوفيتي ، أو قد يكون لديه حالا ، قوة استراتيجية أكبر من تلك التي لدى الولايات المتحدة ، لان صواريخها بينما هي أقل عددا ، فانها في استطاعتها اجمالا أن تحمل حمولات متفجرة أكبر (قدرا أكبر من الميجاتونات) وذلك نظرا لان لديها عددا من الصواريخ الكبيرة أكبر مما لدى الولايات المتحدة .

فاذا كان أي مقياس من هذه المقاييس وهي - عدد مركبات الاطلاق

وعدد الرعوس الحربية (الرعوس المتفجرة) أو عدد الميجاتونات ذا مغزى معين ، فمن الضروري اذن أن نأخذ في الاعتبار التفاعل الذى يحدث خلال التراشق النووى ، ولأجل أن نقوم بهذا فقد أدخلت عوامل القدرة على البقاء على قيد الحياة والقدرة على الاختراق ومن ثم فإن ادارة جونسون قد تحدثت عن عدد الرعوس الحربية التى يمكن اطلاقها على الهدف باعتبار أن هذا العدد هو أنسب مقاييس القوة ولكن حتى هذا المقياس فإنه ليس مرضيا ارضاء كاملا .

وللحصول على المقاييس النهائية ، بمعنى القدرة على انزال الخسارة بالعدو على تحديد الخسارة التى تحل بنا ، فإنه ينبغي علينا أن ندخل فى حسابنا التزاوج بين الاسلحة وبين الاهداف ، حتى اذا ما تم هذا فإن الفوارق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تصبح لا قيمة لها . وحتى اذا كان هناك هجوم أسبق من جانب الاتحاد السوفيتى ركز بثقل نحو محاولة تدمير القدرات الهجومية الاستراتيجية الامريكية ، فإن الولايات المتحدة تستطيع وهى واثقة كل الثقة أن تنزل خسائر مميتة تبلغ ٥٠ ٪ وذلك ردا على هذا الهجوم . ويكون الموقف متماثلا ، وفى البيان الذى ألقاه وزير الدفاع الامريكى السابق ماكنمارا للعام المالى ١٩٥٩ (٢) قدر أنه فى التراشق النووى الشامل الذى قد يحدث فى أواسط السبعينات تستطيع كل دولة أن تنزل بالآخرى نحو ١٢٠ مليون قتيل فى ردها على الدولة الأخرى ، وربما كان هذا التقدير أقل فعلا من الخسارة المتوقعة ، من ناحية أن التأثيرات غير المباشرة والبطيئة للهجوم النووى مثل الخسائر فى الارواح الناجمة عن الحرائق الكبرى وعن سوء توزيع الموارد ، وعن الغبار الدرى لا تدخل عادة فى الاعتبار عند اصدار هذه التقديرات ، ورغمما عن الشك بشأن المستويات المطلقة للخسائر التى قد تحل بكل من الطرفين ، وبشأن قدرة هذه المجتمعات التى تصيبها الخسارة الفادحة على استرجاع وضعها فيبدو أنه ليس هناك سبب ما يدعو الى الشك فى أنه لو حدث تراشق نووى على نطاق كامل بين الطرفين فى هذا الوقت فإن كلا الطرفين سيصيبه الايذاء الشديد والخسارة الفادحة على السواء ، وسوف يصيب التدمير بلا شك أسس المجتمع فى كلتا الدولتين

وامام القدرات التى لدى الطرفين والتى تستطيع انزال الخسارة كل طرف بالآخر ، فإن الموقف الراهن موقف مستقر الى حد كبير وحتى ، وربما بصورة خاصة ، فى حالة حدوث أزمة حادة حيث يبدو أن الهجوم قد أصبح أمرا محققا ، فإنه يوجد تأثير ملطف مهدىء قوى عند كل من الطرفين ، وليس من المحتمل حدوث هجوم أسبق ، حيث أنه لا أمل عند أى من الطرفين فى تخفيض الخسارة التى تصيبه الى الحد الذى يجعل القيام بمثل هذا الهجوم أمرا منطقيا اذا كانت هناك أية امكانية لتجنب الكارثة العامة

ومع ذلك ، فإنه رغمما عن الاستقرار الموجود فعلا فهناك قلق مرجعه عدم الثبات ونتائج التصعيد ، ومن ثم فإن وجود القوات الاستراتيجية نفسه قد يؤدي غرض الردع أو كبت الدول العظمى لتتحلل من التزاماتها بالقوات التقليدية أو حتى من الالتزامات السياسية ، وذلك اذا كان هناك

خطر مؤكد من المواجهة التي قد تحدث بين الدول العظمى ، والتي قد تؤدي الى التعصب الذي لا يمكن السيطرة عليه .

الصراعات على الاهداف :

قد لا يكون هناك اختلاف بشأن التقييم السابق للميزان الاستراتيجي الراهن ، ولكن هناك خلافا بصدد الاهداف التي قد خدمت او التي يمكن ان تخدم من جانب قواتنا الاستراتيجية الراهنة .

اولا - هناك نزاع بصدد مسألتين مرتبطتين ببعضهما ارتباطا وثيقا وهما : ما اذا كان التفوق الذي كانت تحظى به الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية في القوات الاستراتيجية قد أغدق عليها ميزة ما في تعاملها مع الاتحاد السوفيتي ، وما اذا كان التفوق الاستراتيجي ستكون له قيمة في المستقبل ، فالارقام المسجلة في الجدول رقم (1) تشير الى تفوق كبير مستمر للولايات المتحدة في اعداد قاذفات العنابل ، والصواريخ الباليستية التي تقذف من البحر ، والرؤوس الحربية القابلة للاطلاق . ومع ذلك ، فلجميع الاغراض العملية يمكن ان يتميز الموقف الحاضر بأنه موقف « مساواة » استراتيجية بمعنى ان كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يستطيع ان ينزل بالآخر خسارة غير مقبولة

ولكن في الحقيقة ، فلا « التفوق » ولا « المساواة » عند هذه النقطة يعتبر مفهوما ذا فائدة كبيرة ، وليس من المحتمل ان يكون كذلك في المستقبل القريب ، وحتى التغييرات الكبيرة التي تحدث في القدرات ، لا يمكن ترجمتها الى قوة سياسية مفيدة ، وفي رأي الكثيرين ان هذا قد أصبح بالفعل صحيحا في اوائل الستينات ، فهم يتمسكون بأن مثلا أزمة الصواريخ الكوبية قد حلت بالطريقة التي حلت بها لان الولايات المتحدة كانت على استعداد للتدخل بالقوة التقليدية التي لا يستطيع الاتحاد السوفيتي مجاراتها فيها ، وان وجود القوات الاستراتيجية لدى الطرفين قد أدى وظيفته برددع التصعيد ، والبعض الآخر من الناس يدلي بالحجة التي تقول بأنه لم تكن مجرد القوة الاستراتيجية لدى الطرفين والخوف من التصعيد ، ولكن التفوق الفعلي الذي كان لدى الولايات المتحدة في القوة الاستراتيجية هو الذي ردع الاتحاد السوفيتي عن التحرك الى برلين أو أي مكان آخر كرد على « حصار » كوبا

وبينما قد يكون هناك أساس لهذا التمييز في اوائل الستينات فانه من العسير ان تكون هذه هي نفس الحال في الظروف الحاضرة فالقوات الاستراتيجية التي لدى الطرفين اكبر مما ينبغي . ومن ثم فانه فيما يتعلق بالردع فلا بد ان تكون النقطة قد تجوزت الآن حيث لدى الطرفين وفرة من القوات - وربما كان هذا مفهوما اكثر فائدة في وصف الميزان الاستراتيجي الراهن من « التفوق » أو « المساواة »

فاذا كانت القوة الانتقامية الاستراتيجية السوفيتية قد ضوعفت أو خفضت للنصف ، بينما ظلت تلك التي لدى الولايات المتحدة ثابتة ، فمن المحتمل جدا ان لا يكون هناك أي تأثير ملحوظ على تصميم الولايات المتحدة بأن تقف في وجه الاتحاد السوفيتي في أي أزمة من الازمات ، ومع ذلك

فان الكثيرين من الامريكيين لا زالوا يشعرون بأن الولايات المتحدة ينبغي عليها ان تحاول الوصول الى « التفوق » ، وهذا الشعور ليس مبنيا على أساس أن التفوق العددي في القوة الاستراتيجية من الممكن أن يترجم بثقة الى أى اختبار مفيد سياسيا ، لكنه بالأحرى مبنى على الرغبة في العودة الى العصر الأسبق حين كان يبدو أن ثروة الولايات المتحدة كانت تكاد تضمن لها التفوق في أية مباراة تختار الدولة أن تدخلها وخلال العقد الأخير ، أصبحت الولايات المتحدة داعية بأنها لا تستطيع أن تعتمد على الثروة أو على القدرة الصناعية لتمدها بنوع من التفوق المطلوب في القوة الاستراتيجية القابلة للاستغلال التي كانت لها وجهها لوجه أمام الاتحاد السوفيتي في الخمسينات ، كما أن الثروة لا تستطيع أن تحل لها المشاكل الأخرى مثل مشاكل فيتنام ومشاكل المدن . ولقد كانت هذه تجربة محبطة ومخرجة من الوهم ، وليس عجيبا أن الكثيرين من الامريكيين ينشدون العودة الى الماضي ويبحثون عن الغد والذي يصح أن يلقي عليه اللوم لأنه ترك الماضي يفلت منهم .

وثانيا - رغما عن ادراك ان كلا المجتمعين قد يصيبه التدمير بالتراشق النووي الشامل ، فانه يحاج بأن القوات الأمريكية ينبغي لها أن تبني على أساس أن تقدر في حالة الحرب « على أن نخرج من الحرب ونحن أحسن قليلا من خصومنا (٣) » أو كما عبر السناتور ريتشارد راسل « لو أننا عدنا القهقري الى آدم وحواء ، فاني أريدهم أن يكونوا أمريكيين لاروسيين - واني أريدهم على هذه القارة لا على قارة أوربا (٤) » ، وأيا كان رد فعل الأمريكيين على ملاحظة السناتور راسل الإيحائية ، فان معظم الأمريكيين قد يوافقون على أن الاقتباس الأول يعبر عن هدف مرجو ، ولكن يعتقد عدد كبير من الأمريكيين ، بأن هذا الهدف المرجو يمكن أن يتبع على حساب زيادة في المستوى المطلق للخسائر التي تحدث للولايات المتحدة ، أو في مخاطرة الحرب أو في كليهما وهناك شك في أن هذا الهدف يساوي هذا التمني .

ثالثا - هناك اختلاف في الرأي بصدد المدى الذي تستطيع أن تصل اليه الولايات المتحدة أو ينبغي عليها الوصول اليه في اعتمادها على إمكان التصعيد باعتباره رادعا يردع الاتحاد السوفيتي عن القيام بأي عمل عسكري بخلاف الهجوم المباشر على الولايات المتحدة ، وهي النقطة التي هي موضع نزاع وجدال كانت هي نقطة الاعتبارات الخطيرة في سياسة منظمة حلف شمال الاطلنطي خلال السنوات القليلة الأخيرة (أما النقط الأخرى فهي مسألة القدرات النسبية للقوات التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلنطي والقوات التابعة لحلف وارسو لخوض حرب تقليدية وكذلك مسألة النية السوفيتية)

وأخيرا - هناك نزاع حول ما اذا كانت الاسلحة الاستراتيجية تستطيع أن تعمل باعتبارها رادعا أو استجابة للهجوم السوفيتي غير النووي أو لاي هجوم غير نووي آخر على الاهداف المحدودة وتبدو الاحتمالات غير واقعية أو بعدة ففما تتعلق بالاتحاد السوفيتي ، فان أخطار التصعيد أكبر مما ينبغي ، أما فيما يتعلق بالخصوم الآخرين ومن بينهم الصين الشيوعية فانه من الصعب أن نتخيل وقوع استشارة فعلية ولا يمكن أن تعالج بالطرق

الآخري ويكون استخدام الهجوم النووي الاستراتيجي المحدود هو الاستجابة المناسبة * بالنسبة لها .

وهناك في الولايات المتحدة اتفاق كبير في الرأي بشأن نتائج الترشق النووي وبشأن الادوار الراهنة التي تقوم بها القوات الاستراتيجية وكذلك بشأن القيود التي عليها ، وهذا الاتفاق في الرأي مرده جزئيا الى ان الميزان الاستراتيجي السوفيتي الامريكي لم يتغير تغيرا كيفيا في عدة سنين ، وبالرغم من ان الميزانيات المقدمة عن الاسلحة الاستراتيجية قد زادت زيادة فاحشة - اذ بلغت الزيادة نحو ٤٠ ٪ من ميزانية عام ١٩٦٧ المالي في ميزانية عام ١٩٦٩ المالي - بسبب الوقت الذي مر فيما بين الالتزام بالمال والتأثير على قدرات العمليات ، فان وضع الولايات المتحدة الراهن لا يعكس حتى الوقت الحاضر هذا التصعيد الحديث في الميزانيات الاستراتيجية وفي الحقيقة ، ان قوة العمليات الراهنة ربما تكون متغيرة بسرعة اقل مما كان يجري به التغير في أي وقت منذ عام ١٩٤٥ - وهذا انعكاس للميزانيات الاستراتيجية المنخفضة من عام ١٩٦٥ المالي الى عام ١٩٦٧ ، ومن ثم فقد كان هناك الوقت الكافي للحوار والجدال ، وعلى الاقل الوقت الكافي لاتخاذ قرار ما بشأن الخلافات ونضوج الفكر بصدد الموقف الراهن ، اذا لم يكن بصدد احتمالات واهداف المستقبل .

ولكن ما لم تعدل الولايات المتحدة خططها الراهنة ، فان وضعها سيبدأ حالا في ان يتغير كيفيا وبسرعة ، نظرا الى ان قوات عملياتها ستبدأ في ان تعكس القرارات التي اتخذت خلال السنتين الاخيرتين فيما يتعلق بالشبكات الحديثة مثل سنتينل ، وبوزايدون ، وماينيوتمان ٣ وقاذفات القنابل من طراز ف.ب - ١١١ ، والقوات السوفيتية الخاصة بالعمليات بالاضافة الى نموها بسرعة ، قد تتغير هي الآخري بطرق كيفية جديدة اذا نشر الاتحاد السوفيتي بعض الشبكات التي يبدو انه بصدد انتاجها مثل شبكات القصف المداري الجزئي وشبكات الصواريخ البالستية العابرة للقارات والقابلة للحركة على الارض .

ونحن في واقع الامر عند مفترق الطرق . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لديهما في الوقت الحاضر فرصة احسن مما يحتمل ان تكون لديهما في المستقبل القريب لاتخاذ قرارات من شأنها ان تمكنهما من تجنب او على الاقل لتخفف من الصعود في سباق الاسلحة الاستراتيجية ومثل هذا السباق سوف لا يكون فقط باهظ النفقات وخطيرا بالنسبة للدولتين ، ولكنه ايضا قد يتمخص عن خلاف اكبر في الولايات المتحدة بشأن اهداف القوة الاستراتيجية الواقعية المرجوة .

(٢) العوامل المؤثرة في القرارات الاستراتيجية :

لقد كان هناك أمل في أوائل الستينات ، ولو انه بغير تشجيع من جانب الاتحاد السوفيتي ، بانه حتى ولو لم يستطع الانسان ان يرى نهاية

* سوف تستمر مشاكل الاهداف بصورة خطيرة نظرا الى ان الولايات المتحدة تتخذ سياسات ومواقف للسبعينات ، وهذه المشاكل سوف تناقش بعد ذلك في هذا الكتاب .

للمنافسة السوفيتية الأمريكية في المجال الاستراتيجي ، فقد يكون هناك على الأقل عهد من الاستقرار والثبات يبدأ في أواخر الستينات ويستمر في السبعينات - وهو تخليد أو استمرار لنوع الميزان الكيفي الذي هو سائد في الوقت الحاضر ، وهذا قد يتضمن رغبة كل من الطرفين في أن يعتمد على قدرة قواته الاستراتيجية على أن تردع أي هجوم من جانب الطرف الآخر ، ويتضمن قبولاً للحقيقة بأنه مع ((الوفرة)) في القوات الهجومية الاستراتيجية فسوف لا يمكن أن يتاح إلا كسب هزيل أما بالمزيد من النمو في تلك القوات وأما بانتشار أعمال الدفاع الفعالة ضدها ، وهناك ثلاثة اعتبارات تجعل تحقيق الأمل أمراً مشكوكاً فيه .

أولاً) ليس هناك أي برهان على التعادل في نمو القدرات الهجومية الاستراتيجية السوفيتية ، رغمًا عن الحقيقة بأنه على الأقل فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات ، فإن القوة السوفيتية حالياً تكاد تكون متساوية في أعدادها مع القوة الأمريكية .

وثانياً) أن ظهور نوع ما من القدرة النووية هو الآن أشد يسراً بالنسبة للدول الأصغر نظراً إلى أن التكنولوجيا واستخدام القوة النووية قد أصبحت أوسع انتشاراً ، ومن الأهمية بمكان أن البرنامج النووي الصيني قد اندفع إلى الأمام بسرعة أكبر مما كان منتظراً له عند بدء هذا العقد .

وثالثاً) أن التطورات التكنولوجية قد أدت ببعض إلى الاعتقاد بأنه قد يكون هناك إمكانية متزايدة فانه في حالة التراشق النووي فان الدول العظمى قد تكون قادرة على تحديد الخسارة التي قد تحدث لها إلى مستويات منخفضة كثيراً عن تلك التي قد تحدث بالقدرات الراهنة ، ويتضمن هنا الاعتقاد بأن الهجوم الأسبق أو استخدام أعمال الدفاع الإيجابي أو خليطاً من الاثنين قد يكون فعالاً فعالية كبيرة في تدمير قوات الدفاع التي لدى العدو .

وفرص الاستمرار في الموقف المستقر الحالي إلى السبعينات قد تزيد إذا ما وضعت بعض القيود حالاً على هذه التطورات ، وقد يكون من الممكن شراء الوقت عن طريق تنفيذ معاهدة حظر الانتشار النووي وعن طريق الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي على تقييد انتشار ، وربما على تقييد تطور القدرات الدفاعية والهجومية الاستراتيجية الجديدة ، ومع ذلك فمن الناحية الواقعية لابد من إدراك أنه حتى إذا نفذت هذه الاتفاقيات فإنها قد لا تكون كافية ، فعلى سبيل المثال نجد أن كون الصين الشيوعية لن تكون طرفاً ، فإن هذا الأمر نقطة ضعف خطيرة

ومن جهة أخرى فانه من المحتمل أنه بغير مثل هذه الاتفاقيات أو على الأقل التقييدات المتبادلة التي تتم من جانب كل طرف على حدة ، فإن قفزة في سباق الأسلحة سوف تكون أحد أعباء السبعينات ، وفي الولايات المتحدة فإن البدايات منعكسة بالفعل في الارتفاع الحاد في ميزانية الشبكات الاستراتيجية .

امكانية الدفاع للصواريخ المضادة للقذائف الباليستية *

ومع استثناء مشكلة توزيع الاسلحة النووية على عدد غير محدود من الدول ، فقد بدا منذ فترة طويلة أن أخطر تهديد للاستقرار هو امكان قيام سباق الدفاع والهجوم : نشر شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، المتبوعة بالتوسع المكافئ أو الأكثر من المكافئ للقدرات الهجومية التي لدى العدو ... والمتبوعة بدورها بالمزيد من التحسينات في أعمال الدفاع ، وهكذا ، وفي الولايات المتحدة كانت الفكرة السائدة هي أن مثل هذه الدورة من الفعل ورد الفعل تدريب غير مستمر وغير مؤد الى أى تحسين في الامن الأمريكى أو الامن السوفيتى كما أنه مؤد الى النفقات المتزايدة التي تقع على كلتا الامتين ، وهذه النتيجة ، التي ساهمت في رفض حكومات الولايات المتحدة في العقد الاخير أن تنشر نظاما للصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ضد السوفيت ، كانت مبنية على اعتبارين :

١ - لم تكن قد ظهرت أية تكنولوجيا من شأنها أن تسمح بنشر دفاع لا يمكن معادلته بتحسينات أقل تكلفة في قدرات العدو .

٢ - وقد كان المعتقد أن الاتحاد السوفيتى سوف يقوم بالرد على أى نشر دفاعى تقوم به الولايات المتحدة ، وذلك بعمل مثل هذه التحسينات ذاتها في قدراته الهجومية ، ولم يكن هناك خلاف على النقطة الاولى في المجتمع الفنى الأمريكى ، اما النقطة الثانية فهي مثار الجدل والاختلاف ، وقد احتج من جانب المتحمسين للصواريخ المضادة للقذائف الباليستية بأن الانسان لا يستطيع أن يتأكد من حدوث رد فعل سوفيتى على الانتشار الدفاعى الأمريكى كما كان يرى وزير الدفاع الأمريكى السابق ماكنمارا وغيره ، ورغمما عن أنهم قد يستمرون في التوسع في قدراتهم الهجومية ، إلا أنه من المعقول ان هذا التوسع لا يعوض التعويض الكامل التأثيرات التي يحدثها الدفاع الأمريكى الايجابى .

ومن جانب السوفيت ، لم تكن هناك أية دلائل في أوائل الستينات على أن صناع القرارات كانوا على استعداد لقبول الافكار الأمريكية السائدة عن ظاهرة الفعل ورد الفعل أو عن الميزة المستوطنة في الهجوم وعن عدم جدوى الانتشار الدفاعى .

وفي السنوات الاخيرة القليلة حدثت تغييرات قد تشير الى التقاء وجهات النظر السوفيتية والأمريكية ، فقد لوحظ أن برنامج الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية غير سائر بالسرعة التي كان يتوقعها الأمريكيون ، وحقا لا يوجد أى برهان على الانتشار المتعلق بأى شبكة سوى تلك الشبكة الموجودة حول موسكو ، وهذا بالإضافة الى أن الرغبة السوفيتية المعلنة للدخول في مفاوضات للسيطرة على الشبكات الهجومية والدفاعية ، قد

* ما لم يعين خلاف ذلك ، فإن الاشارات الى الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية تكون موجهة الى الشبكات المصممة للاقتصار على الدفاع عن السكان وعن الصناعة أو لذلك اساسا وللمزيد من المناقشة لمشكلة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية - انظر الملحق .

تكون مؤشرة الى الخروج من الوهم بصدد امكان تطبيق نشر نظم دفاعية فعالة حقا ، والمهم هنا هو النظر في التكاليف الباهظة ، والاهتمام بالمضمونات الموجودة في سباق التسليح الخاص بالفعل ورد الفعل لانتشار الصواريخ البالستية المضادة .

وعلى الجانب الامريكى ، لقد كان هناك اهتمام متزايد بالدفاع المعتمد على الصواريخ المضادة للقذائف البالستية ، وهذا الاهتمام يشعله القلق بصدد تطور القدرات النووية من جانب الصين الشيوعية تطورا لم يكن متوقعا وهو كذلك مبني على رأى متغير بعض التغير بشأن المشاكل الفنية وامكانيات الدفاع .

ورغما عن ان معظم المجتمع الفنى الامريكى يوافق على أن الهجوم لايزال له الميزة على الدفاع ، فان هناك عددا لا يستهان به من الآراء التى يبدونها الخبراء فيما يتعلق بالصعوبات التى تعترض اختراق الدفاع ، وقد توضح هذا فى الأشهر الأخيرة ، وبصفة خاصة فى المناقشات بشأن الفعالية المحتمل وجودها للدفاع هو « السنتينيل » يتكافأ مع التهديد بالهجوم الصينى المحتمل (انظر الملحق) فعند الاطراف كان ريتشارد جاروين وهاتزبيث يريان بأن التغلب على دفاع مثل دفاع سينتينيل قد يكون سهلا نسبيا ، وأنه حتى الصينيين فى استطاعتهم أن يدخلوا ، وربما يكونوا قد ادخلوا فعلا ، فى الدفعة الاولى من صواريخهم البالستية العابرة للقارات الاشياء اللازمة لمعاونتهم على الاختراق ليتمكنوا من القيام بذلك الدفاع (٥) وعند أقصى الطرف الآخر ، فان المتحدة باسم حكومة جونسون يرى أنه فى مقدور الولايات المتحدة ، بثمن لا يزيد على ٣ بلايين الى ٥ بلايين دولار أن تحد ما قد يحل بها من الخسارة من هجوم بالصواريخ الصينية البالستية العابرة للقارات فى السبعينات وان تخفضه الى مستوى شديد الانخفاض ، على أشد الادعاءات تطرقا قد صدرت من جون فوستر وهو مدير أبحاث الدفاع والهندسة فى البنتاجون ، « لى ثقة كبيرة جدا بأن شبكة السينتينيل عندما ينشر لأول مرة سوف يؤدي الى حرمان الصين الشيوعية (٦) من انزال الخسائر بنا » ، ومن جانب نائب وزير الدفاع وهو بول نيتر الذى صرح بـ « اننا على ثقة من أن هذا الدفاع الشديد التعقيد فى استطاعته أن يمدنا بالأطمئنان الكبير على درء الخسائر عن الولايات المتحدة من جانب ذلك النوع من الهجوم الذى تقوم به الصين الشعبية فى أواسط السبعينات ومع الاستمرار فى التحسينات فى المستقبل القريب فانا نعتقد انه فى استطاعتنا أن نحفظ بمثل هذه الحماية على الأقل حتى الثمانينات » والخلاف فى الحكم على فعالية السينتينيل مرجعه جزئيا الى الخلاف فى الرأى بصدد القدرات الصينية ، ولكن فيما وراء هذا ، فهناك سلسلة طويلة من الآراء فى المجتمع الفنى متعلقة بتأثير ما يستطيع أن يفعله سينتينيل ضد الصين الشيوعية أو ضد الاتحاد السوفيتى ، ويرى بعض المتشككين بأن هذا الدفاع قد يفشل فشلا ينطوى على كارثة اذا أخذنا فى الاعتبار تعقيده الكبير وأخذنا كذلك فى الاعتبار أنه من المستحيل اختبار هذه الشبكة بكفاءة فى وقت السلم .

ميرف :

وقد لوحظ واحد من بين الاشياء المطمئنة بصدد الميزان الاستراتيجي الراهن قبل ذلك : وحتى اذا بدأ ان هناك كارثة نووية محققة فسوف لا يكون هناك حافز ما لدى أى من الدولتين الكبيرتين في أن يبدأ أولا هجوما بقوات مضادة ، بسبب أن قواتهما الاستراتيجية وبخاصة قوات الولايات المتحدة ، قد تطورت وانتشرت بطريقة تسمح لها بأن توقف أى هجوم موجه ضدها . وقوة قاذفات الولايات المتحدة هي في حالة الاستعداد والتنبه ، بحيث انها اذا ما أعطيت الانذار بالهجوم الصاروخي الذي قد يتوقعه الانسان بحق ، فان جانبها كبيرا منها يستطيع أن يكون فورا في الجو وقبل وصول الصواريخ السوفيتية ، أما الجزء من قوة البولاريس الموجود في البحر - وهو الجزء الاكبر - فمن المعتقد انه يكاد يكون منيعا وغير معرض للهجوم عليه نظرا الى القدرات الراهنة السوفيتية للحرب المضادة للغواصات ، وقد انتشرت الصواريخ البالستية الأمريكية العابرة للقارات بفواصل كافية فيما بينها بحيث لا يصبح محتملا أن يدمر أكثر من واحد منها بواسطة رأس متفجر سوفيتي واحد ، وزيادة على ذلك ، فان الصوامع المبنية تحت الأرض يعتقد أنها كافية للوقاية من تأثيرات انفجار التفجير النووي ، وبالتالي فانه نظرا الى الزيج من الضعف والدقة اللذين من المعتقد أنهما يميزان قوة الصواريخ البالستية الروسية العابرة للقارات فان الامر يحتاج في المتوسط الى بضعة صواريخ روسية لتدمير مينيوتمان واحد أو تيتان واحد .

وأشد التهديدات خطورة على الاستقرار الحالي هو امكان تطوير الشبكات لاطلاق عدة رعوس متفجرات من قاذفة صواريخ واحدة ، وكل منها ضد هدف مستقل ، والكل دقيق التصويب بشكل لم يسبق له مثيل حتى الآن ، ومثل تلك المركبات متعددة الاهداف الفردية والتي تستطيع العودة الى جو الأرض (ميرف) تبدو حاليا ممكنة التطبيق من الناحية الفنية ، وقد أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها على تزويد بعض صواريخها التي قاعدتها في البحر (مينيوتمان ٣) وبعض صواريخها التي قاعدتها في البحر (بوزايدون) بمثل هذه المركبات التي تستطيع العودة الى جو الأرض وهذا يشير على الاقل الامكانية النظرية وهي انه مع الهجوم الاسبق فانه في استطاعة الولايات المتحدة أن تدمر جميع الصواريخ الثابتة السوفيتية ، وأن تدمر كذلك أهدافا أخرى ، بقوة صاروخية أمريكية أصغر من القوة التي كانت تقوم بالهجوم عليها . وبالعكس فان السوفيت يستطيعون من ناحية المبدأ أن يدمروا قوة المينيوتمان والتيتان الأمريكية ببضع مئات من الصواريخ البالستية العابرة للقارات اذا كان لدى كل صاروخ منها عدة رعوس متفجرة يمكن اطلاقها بدقة كبيرة .

وخطر ميرف ليس خطرا مباشرا على أى من الطرفين ، وسوف يتعطلب الامر جهدا جبارا لتوضيح هذا المفهوم ولاظهار الدقة اللازمة للقدرة الفعالة للقوة المضادة ، ولكن لاشك في أن هذا أمر ممكن التطبيق من الناحية الفنية ولكن المسألة مسألة وقت ، ومسألة مجهود هندسي ، ومسألة أموال تنفق وربما كان المطلوب منها هو مقادير ضخمة من هذه الانواع الثلاثة .

والقرار الأمريكى الذى يقضى بالسير قدما فى برامج المليونبوتمان ٣ والبوزيدون لم يتخذ الا بسبب الرغبة فى الحصول على قدرة « لنحديد الخسارة » اكبر من المقدرة التى يمكن الحصول عليها فى قوة صاروخية ذات عدد ثابت من القاذفات ، والقرار الخاص بالحصول على الشبكات التى تستخدم مركبات ميرف كان مرتبطا بالقلق الناجم عن وجود التطورات فى الصواريخ الروسية المضادة للقذائف (٨) ومرتبطة بفكرة أن الولايات المتحدة لابد لها من الحصول على قدرة ذات درجة كبيرة من ضمان انزال الخسائر بالاتحاد السوفيتى وهناك عدد من الاختبارات الاخرى من الممكن الاعتماد عليها باعتبارها الوسيلة الاولى لاحباط الدفاع السوفيتى المعتمد على الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، مثل الانفجارات النووية الاندازية لكى تتسبب فى اظلام الرادار ، وأعمال التشويش الالكترونية ، والصدع والترهات ، والتشبع المغناطيسى لقدرة الرادار على التمييز ، وكذلك تعيين مواقع أجهزة الرادار التى ترصد حركة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، أو خليط من كل هذه الامور ، ومن المؤكد ، انه مع التركيز الكبير على مثل تكتيكات الاختراق هذه ، يوجد الاحتمال الكبير لاختراق أية استحکامات دفاعية ، ومثل هذه الاختيارات لا تضمن النجاح الذى ينبغى أن يتولد من الاجهاد الذى يحدث عن طريق استعمال مركبات ميرف (على فرض أن عدد صواريخ العدو المعترضة هو عدد معروف) . ولكن لا شىء من جميع هذه الاجراءات الاخرى أو مجموعات منها يحتمل أن تكون نتيجتها التوسع فى القوات الهجومية السوفيتية لانها لا تشكل تهديدا لهذه القوات ومركبات ميرف لابد أن تشكل مثل هذا الخطر فى أعين السوفيت بنفس القدر الذى تشكل مركبات ميرف السوفيتية للولايات المتحدة ، وفى ارتباطها « بالتدمير المضمون » باعتباره اجراء للكفاية الردعية وكذلك فى التركيز على مركبات ميرف للاحتفاظ بالقدرة على هذا التدمير ، فان الولايات المتحدة قد تنتهى بانها تدفع ثمنا قد يكون باهظا جدا فى المدى الطويل ، ومثل هذا الضمان العالى لم يكن دائما مطلبا أمريكيا ، ففي العصر السابق لعصر الصواريخ كان هناك شك كبير وربما كان هذا الشك اكبر بكثير مما يريد أن يعترف به الكثيرون ، بصدد مقدرة القاذفات على اختراق خطوط الدفاع ، وكان لدى الولايات المتحدة رادع كاف لانه لديها احتمال كبير بأنها تستطيع انزال خسائر فادحة بالاتحاد السوفيتى ، وقد يكون الحال انه مع الشك الذى سوف تدخله دفاعات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، فان الولايات المتحدة سوف تكون فى حاجة الى الاعتماد ، أو سوف ترغب على الاعتماد على احتمال كبير الترجيح بدلا مما يكاد يقرب من اليقين على قدرتها على انزال الخسائر الفادحة باعدادها باعتبار أن هذه الخسائر تعتبر رادعا ، وهذا سوف يصدق بصفة خاصة اذا كان سباق الاسلحة ، فى المحاولة من أجل الاقتراب من التأكد ، سيزداد بطرق قد تسفر عن الاقلال من أمن الولايات المتحدة ، فمفهوم « التدمير المؤكد » ربما افاد فى تحديد توسع القوات الاستراتيجية الامريكية فى السنوات القليلة الماضية ، ولكن فى السنوات القادمة مباشرة ، نظرا الى أن الشكوك التى هى الآن مستترة ، فى قوات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، وكذلك فى قوات ميرف قد تصبح سافرة ، فان هذا المفهوم من الممكن أن يستخدم ليبرر التوسع ، الذى يكاد أن يكون لاحد له ، للقوات الاستراتيجية .

وهناك بالطبع تهديدات ممكنة للقوات الثارية الاستراتيجية ، بالإضافة الى مركبات ميرف والصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، ولكن لا يبدو أن ايا من هذه الاخيره له مثل تلك الخطورة ، وظهور شبكات القذف المدارى الجزئى قد يرفع القدرة السوفيتية على الهجوم على الطائرات الامريكية هجوما مفاجئا وهى جائمة على الارض ، ولكن هذا التطور تعادله فى الوقت الحاضر شبكات الانذار المحسنة والتقدم الذى حدث فى الحرب المضادة للغواصات من الممكن أن يؤدى الى بعض الازيدياد فى تعرض اسطول غواصات البولارىس للضرب ، اذا لم تفعل الولايات المتحدة شيئا من شأنه أن يعادل هذا التطور ولكن الحرب المضادة للغواصات يحتمل أن تكون لعبة خاسرة لبعض الوقت ، نظرا الى أن أية تحسينات سوف تعادلها ان لم تزد عليها ، التحسينات فى الغواصات القاذفة للصواريخ ، أو بالامتداد فى مدى الصواريخ التى تحملها هذه الغواصات :

التطور المشترك « ميرف » والصواريخ المضادة للقذائف الباليستية (أ.ب.م)

وبينما يتيح احتمال تطور « أ.ب.م » أو « ميرف » تنشيطا لسباق الاسلحة ، ففى اشتراكهما معا خطر أكثر جدية ، ومن المتصور عقلا انه يمكن لاحدى الدول العظمى التى لديها شبكة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، أن تطور شبكة الميرف الى الحد الذى تستطيع به أن تستخدمها لتدمير الجانب الاكبر من قوة العدو من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات فى هجوم أسبق ، وعندئذ يكون على دفاعاتها الجوية ودفاعاتها المكونة من الصواريخ المضادة للقذائف أن تتعامل مع ضربة ثارية قد أضعفت ضعفا كبيرا ، ولا تتكون الا من القوات التى تقذف من البحر ومن اية صواريخ بالستية عابرة للقارات وأية طائرات تكون قد أفلتت من الهجوم الاسبق ، ومشاكل الدفاع فى مثل هذا الموقف قد تكون بالغة الصعوبة ، ورغم ذلك فان هذه المشاكل قد تكون أقل صعوبة لو لم تكن قوة صواريخ العدو الباليستية العابرة للقارات قد قلت بصورة خطيرة ، وقد تكون مشكلة الدفاع بسيطة نسبيا ، وبخاصة اذا كان الجانب الاكبر من قدرة العدو الثارية هو فى قوة صواريخه الباليستية العابرة للقارات ، كما هو الحال مع الولايات المتحدة ، وكذلك كما هو الحال بدرجة أكبر مع الاتحاد السوفيتى ، مع افتراض أن يكون معظم هذه القوة قد تم تدميره .

وقد يبدو من غير المحتمل أن تبدأ أى من الدولتين العظيمة بمثل هذا الهجوم الأسبق ، نظرا للقدرة النظرية ، وللشكوك الكبيرة فى الفعالية ، وبخاصة فيما يتعلق باستحكامات الدفاع والنتائج التى تنطوى على الكوارث وذلك اذا ما استطاع ولو جزء صغير نسبيا من قوة العدو الثارية أن ينفذ الى الداخل ، ولكن مع الوجود المشترك لمركبات « ميرف » وصواريخ « أ.ب.م » فان مثل هذا الهجوم الأسبق لا يبدو انه غير محتمل الوقوع كما يبدو حاليا ، وقد لا يكون بالضرورة أمرا غير معقول اذا اتضح انه يكاد يكون من المؤكد حدوث تراشق نووى لا يمكن السيطرة عليه ، واذا كان بالقيام بالضربة الأولى يستطيع الانسان أن يهبط بخسائره الى حد أدنى كثيرا مما لو قام العدو بالضربة الأولى ، وبالاختصار فانه اذا كانت لدى احدى هاتين الدولتين العظيمة أو لديهما معا مثل هذه القدرات ، فان

العالم يصبح مكانا أقل استقرارا بكثير مما هو عليه الآن ، ويبدو أن أية دولة من الدولتين العظيمة لن تسمح لعدوها بأن تكون لديه مثل هذه القدرات دون أن تستجيب هي بتقوية قواتها الثأرية إذا أمكنها ذلك ، ولكن مشكلة الاستجابة هذه تصبح مشكلة صعبة إذا وفر العدو لنفسه كلتا القوتين قوة « ميرف » وقوة الصواريخ المضادة للقذائف البالسيتية (أ.ب.م) بقدر أكبر من صعوبتها إذا وفر لنفسه فقط قوة واحدة .

وتوجد استجابات ظاهرة ضد تهديد « ميرف » وحده مثل الاعتماد بقدر أكبر على الصواريخ التي تقذف من البحر أو النظم الأخرى المتحركة ومثل هذه الاستجابات من المحتمل أن تكون مقبولة ، لأنه بينما تكون تكاليف النظم القابلة للبقاء بعد الضربة تكاليفا باهظة (ربما أبهظ بقدر أضخم بكثير من تكاليف الصواريخ البالسيتية العابرة للقارات) ، فسوف لا يكون الأمر محتاجا إلا إلى أعداد صغيرة نسبيا من الأسلحة الثأرية المأمونة لاتاحة « قدرة تدميرية مؤكدة » كافية وفي الحق قد تكون قوة يبلغ حجمها حجم اسطول غواصات البولاريس الراهن كافية .

والاستجابة ضد الصواريخ المضادة للقذائف البالسيتية وحدها قد يظل في الحدود المقبولة لان المصروحات اللازمة لمعادلة تأثيرات الدفاع يحتمل ، كما أشير من قبل ، أن تكون صغيرة إذا قورنت بتكاليف الدفاع .

ولكن إذا كان من الضروري الحصول على القدرات الثأرية ، وهى مكلفة على أساس الوحدة بسبب تهديد « ميرف » ، بأعداد كافية لكى تشبع أو تجهد دفاع الصواريخ المضادة للقذائف البالسيتية ، فان أجمالى التكاليف يصبح باهظا جدا ، وفي الحق لو أن الانسان استرسل في الاعتماد اعتمادا كبيرا على اجهاد الدفاع باعتباره هو التكتيك المفضل للاختراق ، فان الهجوم قد يفقد ميزة فعالية التكاليف التى له على الدفاع .

ومن ثم فان الوجود المشترك لقوات « ميرف » وقوات « أ.ب.م » يشير شبح ميزان الرعب المزعزع لبضع سنوات من الآن أو يشير سباق أسلحة متصاعدا تصاعدا سريعا فى محاولة لمنع التقلبات من أن تخرج عن اليد ، ولعله يشير كليهما .

الصين الشيوعية وقرار سنتينيل :

من الصعب ادراك مضمونات العوامل التكنولوجية الجديدة من أجل سياسة منطقية لقوة استراتيجية تعمل فى السبعينات ، وقد يكون هذا هو الواقع حتى لو أن الانسان لم يكن لديه سوى علاقات ثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا ليأخذها فى اعتباره ، ولكن ظهور الصين وربما دول أخرى على المسرح النووى يعقد المصاعب ، وقد بدأت المشاكل تترى وتتركز عندما اضطر صانعو السياسة الى أن يفكروا فى :

١ - ما اذا كان من المرغوب فيه أن يحاول كبت انتشار القدرات النووية فى الدول الأخرى .

٢ - ما هو الثمن الذى تكون الولايات المتحدة مستعدة لان تدفعه للوصول الى هذا الهدف .

٣ - ما هي فرص النجاح في كبت الانتشار النووي .

٤ - ما الذي ينبغي أن تكون عليه الاجابة للتطورات التي لم تستطع الولايات المتحدة أن تمنعها .

أما المسائل الثلاث الاولى فقد كانت هي قلب الحوار الذي جرى حول مثل هذه الامور وهي قوة منظمة حلف شمال الاطلسي المتعددة الاطراف ، وسياسة الولايات المتحدة ازاء السيطرة على المواد الانشطارية وعلى التكنولوجيا المناسبة لظهور الاسلحة النووية ومعاهدة حظر الانتشار النووي .

أما المسألة الاولى - وهي ما اذا كان من المرغوب فيه أن يكبت انتشار الاسلحة النووية - فقد أجيب عليها بالإيجاب ، على الأقل من جانب الولايات المتحدة ومن جانب معظم الدول الأخرى والولايات المتحدة لم تكتف بالاصرار على أن الانتشار أمر غير مرغوب فيه ، ولكنها طبقت ضوابط شديدة على صادراتها من الوقود والمهمات النووية رغما عن بعض التكاليف الاقتصادية والسياسية ، وفي موافقتها على صياغة معاهدة لحظر الانتشار النووي يقبلها الاتحاد السوفيتي ، قد جرت الولايات المتحدة على نفسها نقدا كثيرا سواء أكان مبررا أم لا ، موجهها اليها من بعض الدوائر في أوروبا . ومع ذلك ، فاحتمالات تقييد انتشار قدرات الاسلحة النووية ليست احتمالات طيبة ، والتكنولوجيا المتعلقة ببناء الرؤوس المتفجرة وبناء شبكات اطلاق الصواريخ هي الآن في متناول نحو ١٢ دولة من التي ليس لديها أسلحة نووية ومع نمو استعمال المفاعلات الذرية فان عددا أكبر من الدول سوف تكون لديها سريعا كميات من البلوتونيوم كافية لمقادير مخزنة من الاسلحة النووية ، ووجود القدرات التي قد تكون ذات قيمة ضد احدى الدول العظمى ، من الممكن أن يكون مشروعا باهظ الثمن ، وبخاصة اذا نشرت احدى الدول شبكات دفاعية من الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية واذا رغبت الدولة النووية المساعدة في ثقة كبيرة لاختراق ذلك الدفاع ولكن القدرات النووية التي قد تزعم اسرائيل انها كافية ضد الدول العربية ، أو التي تزعم الهند انها كافية ضد باكستان ، من الممكن الحصول عليها بتكاليف لا تعتبر عالية اذا قورنت بميزانيات الدفاع الحالية المقررة في هذه الامم .

وهناك بعض الامل في منع حدوث هذه التطورات أو على الأقل في تأجيلها عن طريق معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، ولكن حتى اذا وصلت هذه المعاهدة الى مرحلة التنفيذ فدخل الهند طرفا في هذه المعاهدة أمر غير محتمل على ما يبدو ، وعلى أي حال فهناك المشكلة المغلقة المتعلقة بالصين .

وهل من الممكن لقواتنا الهجومية الاستراتيجية بمفردها أن تكون كافية لردع الهجوم الصيني ؟ هذا سؤال يستلزم اصدار احكام عن مدى تعرض الصين للضرب وعن مدى تعقل قادتها .

ونظرا الى أن جزءا ضئيلا نسبيا من سكانها حضريون ، فان سكان الصين أقل تعرضا للهجوم النووي بكثير من سكان الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي (فيما عدا التعرض لهجوم بالاسلحة الحاملة لمقادير كبيرة من الذرة والمعتمدة اعتمادا كبيرا على الغبار الذري) ورغم ذلك كله ،

فالصناعة الحديثة الصينية مركزة تركيزا كبيرا ، ومن الممكن تدميرها بعدد صغير من الأسلحة النووية . ومن الممكن إطلاق هذه الأسلحة دون اضعاف القدرات الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى وهذا صحيح ليس فقط بسبب أن القدرات الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة كبيرة بالقياس الى المتطلبات الفعلية من أجل الانتقام من أى من الدولتين ، ولكن أيضا بسبب أن أعمال الدفاع الجوى الصينى ضعيفة الى درجة أن الولايات المتحدة تستطيع استعمال القاذفات بمرونة كبيرة وبخسائر معتدلة جدا ، فى شن هجوم من أى وزن كان ضد الصين .

ومن ثم ، فإن العقبة الوحيدة أمام الاعتماد على القدرات الهجومية الاستراتيجية باعتبارها رادعا للهجوم النووى الصينى ، هى طيش القيادة الصينية المحتمل . وهناك خلاف كبير فى رأى حول هذه النقطة فالبعض مثل الجنرال بى . ماكونيل ، وهو رئيس هيئة أركان القوات الجوية ، يرى بأن الصينيين يتميزون بالطيش الكبير (٩) ولكن تاريخهم لا يوحى بهذا ، وعلى العكس ، فإنه رغما عن سجلهم الحافل بالدم ، فقد كان الصينيون دوما حريصين فى الاستخدام الفعلى للقوة ، وبخاصة عندما كان هناك أى احتمال للصراع العلنى مع الولايات المتحدة أو مع الاتحاد السوفيتى .

ومع ذلك ، فليس على المرء أن يشارك ماكونيل الرأى فى قبول امكانية الهجوم النووى الصينى ، وبخاصة ردا على استشارة كبيرة ، وطالما كانت هناك أية امكانية ، فإن تملك الصين لقوة نووية عابرة للقارات يعمل الى درجة ما باعتباره رادعا فعلا من الهجمات الأمريكية الواسعة النطاق ضد الصين . وهذا صحيح بصفة خاصة اذا اعتبرنا أن المصالح فى الشرق الاقصى التى قد تتصارع عليها الصين والولايات المتحدة لا يحتمل أن تكون مصالحا حيوية لدى الولايات المتحدة ، والخسارة التى قد تحل بالولايات المتحدة اذا ما ثار الصينيون من الممكن أن تكون خسارة فادحة .

وفى الواقع فإن الرغبة فى تملك رادع متعلق بالولايات المتحدة ربما كانت أحد الدوافع الكبيرة فى المجهود غير العادى الذى بذلته الصين للحصول على قدرة فى الأسلحة النووية (أما الأسباب الأخرى فهى الهيبة ، والاستخدام المحتمل لقسر جيرانها فى آسيا) .

واذا أدركت الولايات المتحدة أن الهجوم النووى الصينى ، مهما كان طائشا ، لا يمكن استبعاده استبعادا كاملا ، فقد اتخذت الولايات المتحدة القرار بنشر سنتينيل ، ولكن لأبد للمرء أن يشك فى فعاليتها فى مجارة القدرة النووية للصين ، وقد أوضحت حكومة جونسون بأن سنتينيل كان لأبد أن يتم شراؤه لحد كبير بسبب فعاليتها المتوقعة فى تقليل الخسائر التى تحل بالولايات المتحدة فى حالة الهجوم الصينى بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات فى السبعينات من القرن العشرين (١٠) وهذا هدف قد تستطيع أن تحققه . وهل له أية قيمة أخرى ؟ أنه لا يستطيع أن يقلل قيد أنملة من الهيبة ، التى حظيت بها الصين عن طريق تملك القدرة النووية ، وعلى العكس فإن قرار نشر سنتينيل سوف يميل الى تضخيم أهمية الانجازات الصينية ويكاد سنتينيل ألا يكون ردا مباشرا على أن الصين قد تهدد جيرانها بالهجوم النووى ، رغما عن أن حكومة جونسون كانت قد

أدعت بأن سنتينيل من شأنه أن يقوى الثقة لدى الدول الآسيوية بأن الولايات المتحدة سوف تخفف إلى معونتها إذا ما تهددت بها الصين (١١) .

ومن الممكن تصورا أن يقوم سنتينيل بهذا عن طريق إعادة حرية العمل التي كانت الولايات المتحدة تشعر بأنها لديها للتدخل في آسيا قبل حصول الصين على قدرة نووية عابرة للقارات ، ولكن هذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا توفرت ثقة كبيرة جدا في فعالية هذه الشبكة والا فان القدرة النووية الصينية سوف تظل قادرة على أن تخدم ما يصح أن يكون أول أغراضها : وهو ردع الولايات المتحدة ، فهل يمكن للإنسان أن يحظى بتلك الثقة العالية ؟ ربما لا ، إذا أخذنا في الاعتبار الشكوك العديدة في فعالية شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية (انظر الملحق) ولكن هذا هو أحد وجهى المشكلة ، أما الوجه الآخر وهو الجانب المقلق فهو أن الولايات المتحدة قد تصدر قرارات حيوية مبنية على الثقة التي في غير موضعها في سنتينيل .

وهناك ناحية أخرى لقرار نشر السنتيل وهو تأثيره المحتمل على العلاقة الاستراتيجية السوفيتية الأمريكية ، وبالاختصار ، يبدو أن قرار سنتينيل له مضاعفات خطيرة ، والمسألة هي ما إذا كان الاستخدام المحتمل لسنتينيل في انقاذ الأرواح في الحالة غير المحتمل وقوعها وهي الهجوم النووي الصينى ، يبرر التكاليف ، ويبرر المجازفات بأن الولايات المتحدة قد تتعرف على أساس الثقة الموضوعة في غير موضعها في فعاليتها ، وتأثير القرار غير المرغوب فيه على الميزان الاستراتيجى السوفيتى الأمريكى وأية مرونة متصورة قد يعطيها سنتينيل في تعامله مع العدوانية الصينية أو مع الهجوم المعارض بالصواريخ ضد الولايات المتحدة ، من الممكن إهمالها إذا ما قورنت بهذه الاعتبارات .

دور عدم اليقين في ديناميكيات سباق الأسلحة :

وكما يبين الحوار الذى سبق ، فان عدم اليقين بالنسبة لنيات العدو وقدراته قد يكون أقوى منشط لسباق الأسلحة . ومن الممكن توضيح تأثيراته الخبيثة بالعديد من الأمثلة :

١ - رد الفعل الأمريكى ، وفى الحق رد الفعل المتزايد بالنسبة لعدم اليقين فى حالة وجود « ثغرة صواريخ » .

٢ - قرار السوفيت الذى يقضى بنشر ما يسمى شبكة تالين للدفاع الجوى . وربما وجدت هذه الشبكة توقعا لان تسير الولايات المتحدة قدما فى نشر القاذفات من طراز ب - ٧٠ أو الطائرات الاستطلاعية الضاربة من طراز س.ر - ٧١ .

٣ - قرار سنتينيل .

وهناك مثل أوضح يتجلى فى استجابة الولايات المتحدة لشبكة تالين (الذى كان يظن حتى وقت قريب بأنه شبكة من الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ليشمل الدولة بأسرها ، ولكى تضمن الولايات المتحدة قدرتها

على اختراق الاستحكامات الدفاعية السوفيتية المكونة من الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، فقد بدأت الولايات المتحدة في ايجاد معاونات الاختراق المختلفة وحتى في ايجاد الصواريخ الجديدة وهى ماينيوتمان ٣ وبوزايدون .

وجميع هذه الامثلة تشترك في انه اذا وجد الشك عن قدرات ونوايا العدو ، فان الحكمة تستدعى ان يستجيب المرء لا على اساس ما يتوقعه ولكن على اساس تصور اكثر تشاؤما بكثير . وفي العسادة تبني الولايات المتحدة خططها على ما قد أصبح معروفا باعتباره « تهديد اكبر من التهديد المتوقع » وبهذا التصرف ، فان الامريكيين - وربما الروس كذلك - يكونون في اغلب الاحيان قد تجاوزوا حدود رد الفعل ، ويتوقف مدى تجاوز حدود رد الفعل على درجة الشك في نوايا وقدرات العدو ، وتتعدد المشكلة بمستلزمات زمن السبق من اجل الرد ، وطبقا لحكومة جونسون فان القرارات التي تقضى بالسير قدما في انتاج ماينيوتمان ٣ ، وبوزايدون وسينتينييل كان لابد من اتخاذها عندما اتخذت بسبب امكانية انه في أواسط السبعينات قد يكون لدى السوفيت صواريخ مضادة للقذائف الباليستية ذات فعالية معقولة وقد يكون لدى الصينيين قدرة مبعثها وجود الصواريخ الباليستية العابرة للقارات لديها (١٢) ، وكان على السوفيت ان يتخذوا قرارا بتطوير شبكة تالين (اذا كان القرار قد اتخذ بسبب برنامج ب - ٧٠) ، وذلك قبل ان يكون الامريكيون انفسهم قد عرفوا ما اذا كانوا سينشرون قوة عمليات من طائرات ب - ٧٠ .

واذا ما اتخذت القرارات بالرد على الدلائل المبهمة لنشاط العدو فانه يصبح من المستحيل تعديل الرد ، حتى لو أصبحت الاخبار الجديدة ميسورة ، فمثلا ، بين وقت اعلان قرار سنتينييل والمناقشة التي تدور في الكونجرس بصدد الاعتمادات اللازمة له ، فقد تيسر الوصول الى البرهان على ان التهديد الصينى لم يكن متطورا بالسرعة التي كان يخشى من ان يكون متطورا بها ، ولكن رغم هذه المعلومات فان أولئك الذين هم في الكونجرس والذين كانوا يحاولون أرجاء الاعتماد اللازم لسنتينييل قد أخفقوا ، وبالمثل فانه في اللحظة التي اكتب فيها هذا الكتاب ، وبينما برامج البوزايدون والماينيوتمان ٣ تبدأ في التحرك الى الامام بجدية ، فانه يبدو اقل احتمالا مما كان مقدرا وقت تصور هذه البرامج ان يقوم الاتحاد السوفيتى بنشر شبكة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، وهذا الموضوع كان هو المبرر العقلى لحكومة جونسون لوضع هذه البرامج ، وعلى الجانب السوفيتى ، فان انتشار تالين استمر لفترة طويلة بعد ان أصبح واضحا انه سوف لا تكون هناك قوة من طائرات العمليات من طراز ب - ٧٠ ومن بين أنواع انتاج الاسلحة التي قد تنشط الاستجابة المتزايدة من جانب العدو ، من الصعب ان نتصور سلاحا مسببا للارهاق اكثر من دفاعات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، وبالإضافة الى الشك بصدد نوايا العدو ، والحاجة الى الرد المبكر على ما يصح ان يفعله العدو ، وذلك بسبب مستلزمات السبق الزمنى ، فهناك الحقيقة الاضافية بأن الشكوك بصدد كفاءة أداء شبكة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، اكبر كثيرا عما يكون عليه الحال من الشبكات الهجومية الاستراتيجية ، وسوف يصمم

المخطط الدفاعي المحافظ بشبكة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية على افتراض بأن هذه الشبكة قد لا تعمل بنفس القدرة التي كانت مرجوة - بمعنى أنه سوف يتجاوز الحد في تصميمه لها ليأخذ في اعتباره أخذا تاما جميع أنماط الفشل المتصورة وكذلك جميع أنواع تهديدات العدو الهجومية ولكن مخطط الهجوم سوف يفترض بأن الدفاع قد يؤدي دوره بطريقة أحسن مما يتوقع وسوف يبالغ في تصميم رده ، وعلى ذلك فإن هناك مبالغة في رد الفعل من الجانبين ، وهذه الشكوك تتمخض عن عملية متشعبة : سباق أسلحة بغير حدود واضحة بخلاف الحدود المالية وكل جولة أكثر تكاليفا من الجولة السابقة ، وكذلك فبسبب التجاوز في الرد من جانب الهجوم ، قد تكون هناك زيادة في قدرة كل من الطرفين على انزال الخسائر بالطرف الآخر .

وكل ما يحتاج اليه المرء لكي يجعل هذا الاحتمال المقبض حقيقة صارخة هو جهاز قدام : فالبرنامج السوفيتي المتعلق بالصواريخ المضادة للقذائف الباليستية بتنشيط برامج الماينيوتمان ٣ والبوزايدون يكون قد أدى خدمة لذلك الهدف : وربما عن غير قصد ، فإن البرنامج النووي الصيني أيضا قد يطلق سلسلة من الأفعال وردود الفعل والتي فيها تكون استجابة السنتينيل هي الحلقة الثانية .

وقد يفترض أنه سيحدث ضغط ومجهود كبيرين لجعل السنتينيل فعلا جدا ضد التهديد الصيني « الأكبر من المتوقع » ولكن مثل هذه الشبكة سوف يكون لها بلا شك قدرة ضد الصواريخ الروسية الباليستية العابرة للقارات وصناع القرارات ، الذين يجب عليهم أن يفترضوا أن سنتينيل قد يؤدي وظيفته بأحسن مما يتوقعون سوف يكونوا على الأقل مضطرين الى أن يأخذوا هذه الامكانية في الاعتبار عندما يخططوا لقدراتهم الهجومية ، وأهم من ذلك ، فسوف يكونون مضطرين الى الاستجابة على افتراض أن قرار سنتينيل قد يطمس القرار الذي يقضي ببناء شبكة سوفيتية من الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية المضادة ، ورغم أن حكومة جونسون قد ذكرت أنه ليست هناك أية حاجة الى مثل هذه الاستجابة * فإنه يبدو أن هناك عدة حقائق تناقض هذا :

(١) لقد كان هناك دعم لقرار سنتينيل باعتباره الخطوة الاولى نحو نشر الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ضد السوفيت ، وبخاصة من جانب هيئة الأركان المشتركة ومن جانب ذوى النفوذ من أعضاء مجلس

* يرى دارنك مساعد وزير الدفاع بأنه ((بسبب أن نشرنا المقترح لا يشكل تهديدا محتملا للرادع السوفيتي ، فإنه ليس في حاجة الى أن يؤدي الى الإسراع في سباق الاسلحة الاستراتيجية الأمريكى السوفيتي)) (١٤) ، وقد قال وزير الدفاع الأمريكى السابق ماكنمارا : (سوف لا يكون هناك سوء فهم من جانب الروس لأنهم محنكون الحنكة الكافية لأن يروا في خطط التنمية التي ستصبح علنية التمييز بين شبكات حماية السكان التي يوجهها الصينيون وتلك الشبكات التي يوجهها السوفيت) (١٥) .

الشيوخ مثل ريتشارد راسل من جورجيا *

(٢) وقد اعترف وزير الدفاع كلارك كليفورد بأن سنتينيل سوف يعقد مشكلة الهجوم السوفيتي x x
(٣) سوف يشتمل السنتينيل على أجزاء مكونة ومن الممكن أن تتكامل بسهولة فتصبح شبكة مضادة للسوفيت .

(٤) وبسبب برنامج السنتينيل ، فإن خطوط الانتاج سوف تكون قد استقرت .

وهذه الخطوط سوف تقصر زمن السبق بالنسبة لانتشار الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ضد السوفيت .

وعلى ذلك فليس الامر ما اذا كان الاتحاد السوفيتي سوف يستجيب الى السنتينيل ، والمرء يجب عليه أن يبحث بدلا عن هذا فيما اذا كان الاتحاد السوفيتي سوف يقصر استجابته على واحد لا يحتاج الى استجابة مضادة من جانب الولايات المتحدة ، وفيما اذا كان الوقت متأخرا أكثر مما ينبغي لكي يوقف انتشار السنتينيل .

وبمثل هذه الامثلة في الذهن فانه من الواضح أن التقليل من عدم اليقين حول نوايا وقدرات العدو هو شرط لامفر منه لمحاصرة سباق الاسلحة الاستراتيجية ، وهناك عدد من الطرق لتحقيق هذا (بالاضافة الى التجميع الذي تقوم به المخابرات والتي تؤدي اسهاما عظيما) .

اولا (هناك افشاء من جانب واحد . ففي حالة الولايات المتحدة ، كان هناك مجهودا واع لابلاغ كل من الجمهور الامريكي والقيادة السوفيتية بالتبرير العقلي لكثير من القرارات الامريكية المتعلقة بشبكات الاستراتيجية وبقدرات الولايات المتحدة الى الحد الذي يتفق مع أمن الدولة ، وقد عمل هذا بخاصة عن طريق اطلاق تصريح عن الموقف السنوي من جانب وزير الدفاع ، وهذا تقليد من المؤمل أن يستمر من جانب الولايات المتحدة وأن يقلد يوما ما من جانب الاتحاد السوفيتي ، وقد يكون هذا في صالح الدولتين ، وبسبب عدم وجود جهد مقابل من جانب الروس ، فإن الولايات

* قال الجنرال ايرل هويلر رئيس هيئات اركان الحرب المشتركة بانه كان واضحا على قرار سنتينيل بسبب انه ((يجري عمل كل شيء من شأنه ان يساهم في نوع الدفاع الذي ظلت هيئة الاركان المشتركة تروج له (مثل الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية) (١٦) وهو والجنرال هارولد . ك . جونسون اشارا الى التوسع الممكن للسنتينيل ليصبح نظاما مثل ((نايكس اكس)) (١٧) بمعنى (انه مضاد للسوفيت) . وقد قال السناتور راسل ما يلي : ((اني اعتبر ان السنتينيل هو اساسا بدء شبكة من شأنها ان تحمي سكان هذه الدولة ضد هجوم صاروخي ذري سوفيتي)) (١٨) .

x x وهذا واضح ايضا من تصريح الاخير عن الموقف لوزير الدفاع السابق ماكنارا ، وهو التصريح الذي تضمن تقديرا بانه اذا فشل السوفيت في الاستجابة الى الشروع في السنتينيل بالامداد بمعاونات الاختراق من اجل صواريخهم ، فإن خسائر الولايات المتحدة في القتلى سوف تنخفض من ١٢٠ مليون الى حوالي ١٠٠ مليون في حالة نشوب حرب شاملة واسط السبعينات (١٩) .

المتحدة ربما تتجاوز حدود رد الفعل على القرارات السوفيتية أكثر مما يتجاوز الروس حدود رد الفعل على القرارات الأمريكية ، وعلى الأقل من الأسهل أن نقتفى أثر علاقة سببية بين القرارات الروسية وردود الفعل الأمريكية عن أن نفعل العكس) .

وثانياً (والمفاوضات من أجل الحد من سباق الأسلحة ، حتى ولو كانت غير مجدية أو من أجل أى حوار آخر ، قد تكون مثمرة جداً إذا ماتمخضت هذه الجهود عن أى تخفيض فى الشك بصدد سياسات الطرفين وقراراتهما ونواياهما .

وأخيراً (فان بعض شبكات الأسلحة قد تكون أقل انتاجاً للشك من سواها التى قد يقع الاختيار عليها عوضاً عنها ، فمثلاً من المحتمل أن يكون قياس حجم من الصواريخ المقدوفة من الغواصات أو الصواريخ الثابتة أسهل من قياس حجم قوة من القوات البرية المتحركة ، وبالمثل ، فانه من الأسهل اقناع العدو بأن الصاروخ الصغير لا يحمل إلا رأساً متفجراً واحداً وذلك عن اقناعه فى حالة المركبة الكبيرة ومثل هذه الاعتبارات ينبغى أن تكون فى الذهن عند تقييم شبكات الأسلحة البديلة . وبالاختصار ، فانه بينما الشك فى قدرات العدو نواياه قد لا يكون دائماً أمراً سيئاً - فان وجود الشك فى بعض الحالات يسهم فى الردع - وقد يبدو أن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة قد بدلت لهما نصيحة حكيمة بأن يبذلا جهوداً كبيرة ليتجنبنا اعطاء كل منهما للآخر السبب الذى يدعو أياً منهما إلى أن يتجاوز حدود رد الفعل على القرارات بسبب الفهم غير الكافى لمعانيها .

الاعتبارات الاقتصادية :

ولقد أشير إلى أن الميزانية الأمريكية السنوية للقوات الاستراتيجية بلغت حق المديونية الشامل قد ارتفعت بنحو ٤٠ ٪ فى السنوات الثلاث الأخيرة : فمن نحو ٦٧ بليون دولاراً للعام المالى ١٩٦٦ إلى ٩٦ بليون دولار للعام المالى ١٩٦٩ ، وجانب كبير من هذه الزيادة ناجم عن البرامج الاستراتيجية الثلاثة الجديدة وهى برنامج بوزايدون ، وبرنامج منيوتمان ٣ ، وبرنامج سنتينيل ، واجمالى التكاليف المقدرة لهذه البرامج الثلاثة يصل إلى حوالى ١٠ بليون دولار موزعة على عدد من السنين .

فاذا لم تبدأ برامج أخرى استراتيجية جديدة قبل استكمال هذه البرامج ، فقد يكون من الممكن أن نمر من السنوات القليلة القادمة بغير أن تنمو الميزانية الخاصة بالقوات الاستراتيجية نمواً كبيراً عن الميزانية المقترحة للعام المالى ١٩٦٩ ، ومع ذلك فان هذا لا يبدو محتملاً ، وبالإضافة إلى احتمال أن التكاليف الفعلية للبرامج السابق ذكرها ستسوف تتجاوز التقديرات ، فان هناك تطورات أخرى يمكن توقعها .

وقد أوضح المتحدثون بلسان حكومة جونسون ، بأن سنتينيل لامناص من رفع درجته ليأخذ فى حسابه التحسينات التى تمت فى القدرات الصينية ، ومن الممكن أن تكون هذه مرتفعة التكاليف بدرجة كبيرة نظراً إلى أنها قد تتطلب إضافة أعمال الدفاع النهائى عن المدن كما تتطلب تنفيذ برنامج شامل لإقامة المخابىء الواقية من الغبار الذرى ، ومن ثم فان رفع

درجة سنتينيل من الممكن أن يكلف بسهولة مبلغا اضافيا يتراوح بين بليون وثلاثة بلايين من الدولارات كل عام ابتداء من أوائل السبعينات ومع ازدياد التكاليف زيادة سريعة بعد ذلك التاريخ .

وثانيا (هناك امكانية التوسع في شبكة السنتينيل لى تصبح شبكة من الصواريخ المضادة للقذائف على النطاق الكامل المضاد للسوفييت ، وفي تلك الحالة ، فان التكاليف قد تكون على الاقل ، بليون دولارا كل عام بعد أن يبدأ التوسع بوقت قليل .

وثالثا (فهناك اقتراح لتطوير شبكة دفاع جوى محسنة ، ويدخل فيه شبكة الانذار الجوى وشبكة التحكم المحمولتين جويا وتبلغ تكاليف هذا التطوير لمدى عشر سنوات ما بين ١٠ بليون و ١٢ بليون من الدولارات .

ورابعا (هناك ضغط من أجل ايجاد طائرات استراتيجية جديدة متقدمة ويقودها طيارون لتحل محل الطائرات من طراز ب - ٥٢ ، وهذا برنامج قد يتكلف نحو ١٠ بلايين من الدولارات موزعة على عدد من السنين .

واخيرا (هناك امكانية ، وهي تحت البحث فعلا ، لبرامج صواريخ استراتيجية أمريكية جديدة ، على أن التعرض المحتمل للقنات الاستراتيجية الأمريكية للتهديد السوفيتى الناجم عن استخدام «ميرف» يشكل أحد الحوافز على تنفيذ مثل هذه البرامج ، وكذلك فان البرنامج السوفيتى الضخم من الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية يشكل حافزا آخر ، أما خاصة وضخامة الاستجابة الأمريكية فقد تتوقف على أهمية أى من هذه التطورات السوفيتية هي التى تقلق الولايات المتحدة ، فاذا كان الاثنان كذلك فان الرد الأمريكى قد يتكلف نحو ٣ بليون الى ٥ بليون دولارا كل عام .

ومن ثم ، فلو أن المرء لم يعتبر الا البرامج السائرة الان والتي هي حاليا قيد البحث الجدى ، فان الولايات المتحدة قد تتوقع في أوائل السبعينات من القرن العشرين ميزانيات سنوية للقنات الاستراتيجية تتراوح ما بين ١٢ بليون و ٢٥ بليون من الدولارات بل ان التكاليف يمكن أن تكون أعلى من هذا في أواخر السبعينات .

وتأثير هذه المستويات المرتفعة من الانفاق ، وبخاصة الممتدة على فترة طويلة من الزمن ، على النمو الاقتصادى ، وعلى قابلية مواجهة مطالب المجتمع الاخرى لا يمكن اهمالها بسهولة ، واذا افترض المرء بأن الولايات المتحدة سوف يكون فى استطاعتها من نواح أخرى أن تحتفظ بمستوى مرتفع من العمالة ، فان التكاليف الاجتماعية لتخصيص ٢ ٪ من الانتاج القومى العام فى السنوات الاولى من العقد القادم لبرنامج أسلحة استراتيجية وربما لتخصيص جانب أكبر من هذا الانتاج القومى العام خلال النصف الثانى من العقد ، تعتبر تكاليفا باهظة . ومن ناحية أخرى ، اذا كان الاقتصاد الأمريكى ، من شأنه أن يكون سائرا بغير بطالة كبيرة ، فقد يكون التأثير صغيرا نسبيا ، حتى عند مستوى ٢٥ بليون دولارا فى العام ، ومع ذلك فحتى عندئذ ، فان جانبا كبيرا من القدرة الهندسية المتقدمة للدولة سوف تكون ملتزمة بالمحاولات التى تهدف الى انتاج الفائض المناسب

للمشاكل الاجتماعية الكبيرة ، واذا أمكن الوصول الى العمالة الكاملة كنتيجة مترتبة على البرامج العسكرية الكبيرة ، فقد يحدث تجنب للمشاكل الاقتصادية القصيرة الامد ، ومع ذلك ، فانه بهذا العمل فان الدولة تحرم من المزايا البعيدة الامد التي تنجم من استثمار الموارد نفسها في المصانع التي تنتج السلع الانتاجية وفي التعليم وفي المؤسسات الاخرى التي يقوم عليها المجتمع .

والتكاليف المباشرة التي يتضمنها الانفاق الدفاعي والمستوى المرتفع ليست هي المثالب الوحيدة ، فالبرامج العسكرية وكذلك نفوذ المركب العسكري الصناعي وثوراته الذي تحدث الرئيس ايزنهاور عنها في خطاب وداعه متوقفة على بقاء الصراع او على الاقل على مستوى مرتفع من التوتر الدولي ، وقد يكون من الخطأ الادعاء بأن التسليح هو السبب الاوحد ، او حتى هي السبب الاول لمثل هذه التوترات ، ولكن أيضا قد يكون من الخطأ انكار ان التسليح يسبب التوترات - والدليل على هذا هو أزمة الصواريخ الحكومية ، وبمعنى حقيقى جدا ، فان سباق الاسلحة يتغذى على نفسه مع التأثيرات المتباينة على العلاقات الدولية .

وفي هذا الصدد فان تأثير سباق الاسلحة العالى التكاليف على المجتمع السوفيتى سوف يكون ذا أهمية كذلك ، وقد شهد بعض شهود حكومة جونسون بأنهم لم يكونوا تعساء بصفة خاصة بسبب مستقبل الانفاقات السوفيتية على أعمال الدفاع ، ومن ثم فانهم يقيمون الحجة من أجل الطائرات الاستراتيجية التي يقودها طيارون (امسا) على أساس بأنها قد تحول الموارد السوفيتية الى أعمال الدفاع الجوى ، التي لولا هذا لاستعملت في تحسين القدرات الهجومية السوفيتية التي من شأنها أن تسبب قلقا أكبر (٢٠) وهذا الرأي معرض للتساؤل الجدى ، وفي الاتحاد السوفيتى ، وربما كان هذا الى درجة أكبر مما في الولايات المتحدة ، فان الطلبات على شبكات الاسلحة الجديدة ، سواء اكانت دفاعية أم هجومية ، يكاد يكون من المؤكد ، أنها ستتم على حساب الاقتصاد المدنى وليس هناك إلا أساس واه للشك ، قدرة الاتحاد السوفيتى على مواجهة هذه المطالب ، وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأنه بصرف ما يكفى على الاسلحة ، فان الولايات المتحدة تستطيع أن ترغم الاتحاد السوفيتى على أن يقبل المركز الثانى لمجرد أن قدرته الاقتصادية والصناعية أقل من قدرة الولايات المتحدة وقبل الوصول الى تلك النقطة بوقت طويل ، فان النمو الأمريكى ذاته قد يصيب مجتمعا بالتشويه الكبير من جانب المطالب العسكرية الملقاة عليه .

وتأثير سباق الاسلحة على صنع القرارات السوفيتية ينبغى كذلك أن يوضع في الاعتبار - اذ يكاد يكون من المؤكد أن معدل النمو السريع والاستهلاك المتزايد وكذلك تأثير المستهلك في الاتحاد السوفيتى ، سوف تكون في المدى الطويل في صالح الولايات المتحدة وبالعكس ، فكلما زادت ميزانية الدفاع السوفيتى ، كلما قويت أيدي تلك العناصر في موسكو التي تضرر أشد العدا للولايات المتحدة وكلما طال أمد بقائها .

ومن ثم فان التخصيص المتزايد للموارد السوفيتية لسباق الاسلحة يعتبر تخصيصا ضارا في ثلاثة اتجاهات : في زيادة التهديد الموجه الى

الولايات المتحدة ، وفي استلزام أن تخصص الدولة مواردها نفسها للرد ، وفي تأخير التغييرات التي تحدث في المجتمع السوفيتي وهي الامل في عالم أكثر سلاما وأكثر ثباتا واستقرارا في المدى الطويل .

٣ - الاختبارات من أجل السبعينات :

وإذا تطلعنا نحو المستقبل ، فإن الولايات المتحدة سوف تواجه مازقين كبيرين هما : تقليل احتمال التصعيد الى أدنى حد ، بينما يكون الاعتماد عليه باعتباره رادعا ، والتوفيق بين الرغبة في تقليل الخسائر التي تحل بالولايات المتحدة في حالة الحرب الى الحد الأدنى ، مع الرغبة في تجنب النتائج الضارة التي قد تندفق من ظهور القدرات المحددة للخسائر .

أما الورطة الاولى فتبدو انها هي الاسهل في تناولها . فتصعيد الحرب الشاملة يعتبر كارثة كبيرة الى الحد الذي يتطلب بذل الجهود الاستثنائية من أجل تقليل خطرهما . ولكن المصالح الامريكية كانت أحيانا تستفيد من إمكانية التصعيد لان هذا التصعيد كان يردع الدول العظمى عن الدخول في مواجهة عسكرية أو سياسية . والاعتماد على التصعيد هو الدفاع الرخيص لاوروبا الغربية وبخاصة لبرلين ، ولكن مالم يكن من المستطاع تخفيض الخسارة التي يستطيع الاتحاد السوفيتي أن ينزلها بالولايات المتحدة الى المستويات المنخفضة وهذا أمر يبدو أنه غير محتمل - فإن هذا الاختيار يكون اختيارا منطويا على مجازفة بالغة للغاية ، والاعتماد على تهديد التصعيد قد تنقصه الثقة ، وإذا ماوضع موضع الاختبار فإن الولايات المتحدة تكون هي الخاسرة في كلتا الحالتين سواء أثمر التصعيد أم لم يثمر .

وانه لفي مقدور الولايات المتحدة أن تزيد احتمال التصعيد ومن ثم تزيد الثقة فيه باعتباره رادعا . وقد حدث هذا كنتيجة للنشر الامريكي لاعداد كبيرة من الاسلحة النووية التكتيكية وشبكات الاطلاق في أوروبا ، والبناء الاصلى لهذه القدرات كان مبنيا جزئيا على توقع انه من الممكن استخدامها في المعركة التكتيكية لاحداث نتيجة مواتية للغرب بغير أن يؤدي هذا بالضرورة الى التراشق النووي الاستراتيجي بين الدول العظمى - ومع ذلك ، فقد كانت هذه الامكانية طوال فترة العقسد الاخير خارجة عن الحساب ، واليوم ، فإن أحداثاثر الكبيرة لهذه الاسلحة النووية التكتيكية هو خلق شيء يقترب من الصلة في ميزان العنف بين القتال التقليدي من جهة والتراشق النووي الكامل من جهة أخرى . وعلى ذلك فإن الانتقال من واحد الى الاخر يصبح أكثر احتمالا وعلى ذلك ترتفع الثقة في الرادع (والدور الاضافي الذي تلعبه الاسلحة النووية التكتيكية أو على الاقل التبرير الفعلي لنشرها هو تدعيم الثقة لدى بعض الحلفاء الغربيين في الالتزام الامريكي بالدفاع عنهم) .

وهناك طرق ممكنة أخرى لجعل التصعيد أكثر احتمالا ، وقد يخدم تملك البريطانيين والفرنسيين للقدرات النووية هذا الغرض كما يخدمه أيضا انتشار قدرات الاسلحة النووية أو تراخي السيطرة الامريكية على أسلحة الولايات المتحدة النووية في أوروبا .

وحيث ينظر المرء الى ما وراء أوروبا ، فإنه من الممكن القول في بعض الاحيان بأن القوات الاستراتيجية قد تكون ذات قيمة في ارغام الدول غير النووية أو الدول الاضعف نوويا على أن تسلك كما تشتهي الولايات المتحدة ، وعلى أحسن تقدير ، فإن هذا التصور ليس له الا جدوى محدودة ولا يكون هذا المفهوم مفيدا ، اذا كان مقصورا ضد الدول النووية ، الا اذا كان لدى الولايات المتحدة شيء يقترب من القدرة على منح الخسائر ضد الدولة المعنوية . وضد الدول النووية وغير النووية ، فإنه لا يكون مفيدا الا اذا انعدم وجود أخطار التصعيد التي لاسيطرة عليها ، وفي الحقيقة ، فإن القوة النووية قد برهنت مرارا وتكرارا على أنها غير مرتبطة بالمشاكل التي قد ظهرت على سطح آسيا وأفريقيا .

والحقيقة القاسية هي أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تهبط باحتمال التصعيد الى الحد الأدنى بينما هي تحاول أن تعتمد عليه باعتباره طريقة لردع مدى كبير طويل من الهجمات التقليدية ، أو الهجمات النووية المحدودة - كما أنه لا يمكن الاعتماد على التهديد بالاستعمال المحدود للقدرات النووية الاستراتيجية باعتبارها أداة فعالة لممارسة القوة السياسية الأمريكية .

ورغما عن ثقل التكاليف ، وعن المعارضة من جانب بعض الحلفاء الغربيين ، فيبدو أنه من الحكمة ، كما حدث منذ أيام نظرية جون فوستر دالاس عن التأثير الكبير ، الاستمرار في زيادة التحرك بعيدا عن الاعتماد على احتمال التصعيد ، ونحو الاعتماد المتزايد على القوة التقليدية باعتبارها رادعا للتهديدات التقليدية .

والورطة الثانية للسياسة - وهي عدم الملاءمة بين سياسة تحديد الخسائر وبين الاهداف الاخرى للولايات المتحدة ، هي أشد صعوبة ، في تناولها ، وهذه الورطة لها واجهتان ، أولا ، هناك احتمال بأن بعض التصرفات التي تصدر من الدول العظمى لتقليل الخسائر ، اذا ما فشل الردع ، قد تؤدي الى ازدياد في احتمال فشلها ، وبصفة خاصة اذا فشل العدو في تعديل موقف قوته ردا على هذه التصرفات وهذه النقطة موضحة في الجدول رقم ٢ المستقى من بيان ماكنمارا عن الموقف للعام المالي ١٩٦٧ ، وهذا يبين أن عدد القتلى الأمريكيين في حالة ما اذا كانت أمريكا هي البادئة بالضربة الاولى (في عام ١٩٧٥) يقدر بثلاث ما يكون عليه في حالة ما اذا كانت روسيا هي صاحبة الضربة الاولى ، على افتراض وجود تهديد متوسع ، وبذل مجهودات شاسعة من أجل تحديد الخسائر من جانب الولايات المتحدة وكذلك فشل الاتحاد السوفيتي في أن يقوم برد الفعل على الجهود الأمريكية المبذولة لتحديد الخسائر وذلك بتحسين قدراته الثأرية ومن الواضح ، اذا ظهر أن الحرب أمر محقق ، ومع أن الميزان الاستراتيجي كما افترض في الجدول ، فسوف يكون هناك ضغط شديد على الولايات المتحدة لكي تقوم بالضربة الاولى . وسوف يكون هناك ضغط مقابل على الاتحاد السوفيتي ليفعل نفس الشيء اذا أمكن أن تتمخض الضربة الاولى السوفيتية - ليس عن مستوى أعلى كثيرا من الخسائر التي تحل بالولايات المتحدة فقط ، ولكن عن اقلال في الخسائر التي تحل بالاتحاد السوفيتي أيضا وسوف تكون الحوافز مشجعة للطرفين .

وللتقليل من فرصة فشل الردع ، يبدو من المهم لكلا الطرفين إيجاد مواقف استراتيجية من شأنها أن لا يكون لمثل هذا الهجوم الأسبق الأثر ضئيلاً بقدر الامكان على النتائج المتوقعة للتراشق النووي الذى قد يحدث

وبالاختصار ، هناك عدم تناسق دقيق فى الاهداف الملحوظة فى سياستنا العسكرية الاساسية وهو « ردع العدوان عند أى مستوى وانهاء أعمال العدوان بالتوافق مع حلفائنا اذا ما فشل الردع وذلك تحت ظروف الميزات النسبية بينما نقوم بتحديد الخسائر للولايات المتحدة ولمصالح الحلفاء (١١) ولا بد من حدوث الاختبارات الشديدة فيما بين محاولة اقلال فرص التصعيد ومحاولة الاقلال من النتائج اذا ما حدث التصعيد .

وبالفعل ، فقد لا يكون لدى الولايات المتحدة الا قدر محدود من حرية العمل فى محاولة الوصول الى الهدف الاخير حتى اذا كانت تحاول أن تقوم بهذا ، فمثلاً ليس من المحتمل أن يراقب السوفيت بسلبية تطوير مواقف الولايات المتحدة المحددة للخسائر . . والمفروضة فى الجدول رقم ٢ ولكنهم بالاحرى قد يكون رد فعلهم هو تعديلهم لموقف قوتهم بحيث تصبح ميزة الولايات المتحدة فى هجومها الأسبق أقل مما هو وارد فى الجدول .

أما الوجه الثانى للورطة : فهو الى أى حد سوف يقوم أى اجراء يهدف الى تحديد الخسائر التى تحل بالولايات المتحدة فى حالة نشوب حرب نووية بتنشيط رد فعل معادل أو أكثر من معادل فى تركيب القوات السوفيتية ؟ وهذا متعب بصفة خاصة لأنه بينما تستجيب الولايات المتحدة بصفة عامة بتوقعها للحركات السوفيتية المحتملة ، فإن المرء لا يمكنه أن يتأكد من مدى استجابة السوفيت على نفس الاساس .

جدول رقم ٢

الخسائر المتوقعة أن تحل بالولايات المتحدة على افتراض بذل أقصى جهود لتحديد الخسائر

العدد المحتمل للخسائر التي ينزلها
السوفيت بالولايات المتحدة الأمريكية
مقدرة بملايين القتلى الأمريكيين (مقربة
الى أقرب عدد دائري من خمسة ملايين)
الضربة الاولى السوفيتية الضربة الاولى الأمريكية

التهديد السوفيتي الاول x
تحديد الخسائر الأمريكية

الوضع ا ٨٠ - ٩٥ ٢٥ - ٤٠
تحديد الخسائر الأمريكية

الوضع ب ٥٠ - ٨٠ ٢٠ - ٣٠
التهديد السوفيتي الثاني
تحديد الخسائر الأمريكية

الوضع ج ١٠٥ - ١١٠ ٣٥ - ٥٥
تحديد الخسائر الأمريكية

الوضع د ٧٥ - ١٠٠ ٢٥ - ٤٠

x تقليل الخسائر من التهديد السوفيتي والتهديد الأمريكي كلاهما افتراضى التهديد الاول هو اساسا استنتاج عن القوات السوفيتية الجارية يعكس بعض النمو في المستقبل في القوات الهجومية والدفاعية. اما التهديد الثاني فهو رد سوفيتي كبير على نشرنا للدفاع المكون من الصواريخ الباليستية. اما البرنامج من بين برامج الولايات المتحدة الاربعة المحددة للخسائر وهما الوضعان (ا ، ب) قد خصصا لمواجهة التهديد الاول . واما الوضعان (ج) فهما مخصصان ضد التهديد السوفيتي الثاني . ويشتمل الوضعان (ب ، د) عددا أكبر من قوات الدفاع الصاروخية المضادة للقذائف الباليستية ومن بطاريات سام - (د) مما يشمله الوضعان (ا ، ج) اما الوضعان (ج ، د) فانهما يشتملان على عدد أكبر من الطائرات المعترضة طراز (ف) ١٢ مما يشمله الوضعان (ا ، ب) .

وبادراك هذا الشك فان عددا من الامريكيين المسئولين ، ومن بينهم ضباط كبار عسكريون يخصصون افضلية عالية للقدرات المتعلقة بتحديد الخسائر التى قد تنزل بالولايات المتحدة فى حالة الحرب . وكونهم على حق فى الترويج لمثل هذه القدرات ، يتوقف على الحد الذى تنطبق عنده نظرية الفعل وردود الفعل على عملية اتخاذ القرارات السوفيتية ، كما يتوقف على تأثير مثل هذه الاعمال على احتمال فشل الردع .

والقرارات التى اتخذت فى السنوات الاخيرة فيما يتعلق بظهور الاسلحة الجديدة ونشرها تعكس فلسفة تقف موقفا وسطا ، والولايات المتحدة قد تجنبت بصفة عامة أعمالا كان المبرر العقلى الاول لها أن تحدد الخسائر التى قد ينزلها الاتحاد السوفيتى بها ، والتى ربما يرد السوفيت عليها . ومن ثم فان الولايات المتحدة لم تقم بنشر شبكة للصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ضد السوفيت ، كما أنها لم تعط الدفاع الجوى الاولوية منخفضة .

ومن جهة أخرى ، فحيثما كانت هناك أسباب بخلاف الرغبة فى تحسين القدرة الامريكية المحددة للخسارة أمام الاتحاد السوفيتى ، فان الولايات المتحدة قد سارت فى تطبيق البرامج رغما عن تأثيرها التصاعدي المحتمل على سباق الاسلحة أو تأثيرها على حوافز الضربة الاولى ، وقد كان هذا صادقا على حالتى ميرف وسنتينيل .

وسوف تواجه الولايات المتحدة المزيد من مثل هذه القرارات ، فمثلا ، قد يبدو أنه من الضرورى أن تفسر الولايات المتحدة وضعها الهجومي الاستراتيجى وذلك لكى تجعل القوات الامريكية أقل تعرضا للهجوم من جانب ميرف السوفيتى . وطبيعة هذه القرارات سوف تتوقف على الاهمية المرتبطة الظاهرة الفعل وردود الفعل وعلى تأثير قدرات القوة المضادة المحسنة على احتمالية الحرب . والتأكيد على هذين العاملين يتضمن اسقاط الاختيارات التى من شأنها أن تزيد قدرة القوة المضادة الامريكية ضد القوات الاستراتيجية السوفيتية والتى بدورها قد تشير التوسع فى القوات الهجومية السوفيتية والاختبارات التى تتطلب زمن السبق الطويل سوف تسقط هى الاخرى ، حيث أن القرارات المتعلقة بها قد يلزم اتخاذها بينما لا يزال يكون هناك شك بصدد ما اذا كان الاتحاد السوفيتى قائما بتطوير ميرف .

وهل ينبغى أن يعطى وزن أكبر فى المستقبل لتطوير القدرات المحددة للخسائر ؟ أو هل ينبغى اعطاء وزن أكبر للتقليل من احتمال التراشق النووى الى الحد الأدنى ، والحد من سباق الاسلحة الاستراتيجية ؟ ومرة اخرى كما فى حالة ظاهرة التصعيد - فانه من الصعب على الانسان أن يرى كيف يستطيع أن يجمع بين الاثنين ، ورغما عن بعض التغيرات التى حدثت فى التكنولوجيا ، فليس هناك ما يشير الى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تحقق الكثير من النجاح فى مجهوداتها فى مجال تحديد الخسائر اذا أخذنا فى حسابنا تصميم السوفيت ، والاختيار المتاح لهم ، على حرمان الولايات المتحدة من الحصول على مثل هذه القدرات .

وظهور القوى النووية الجديدة ، وكذلك سرعة الخطى التى تتقدم بها التكنولوجيا والمطالب المهمة الأخرى المطلوبة من الموارد الأمريكية توحى بأن الأفضلية الأولى الواضحة ينبغى أن تخصص لتلطيف دورة الفعل ورد الفعل ، والتحرك نحو تأكيد أكبر على « تحديد الخسائر » قد يبدو مبررا فقط اذا استطاعت الولايات المتحدة أن تقنع نفسها بأن السوفيت سوف لا يردون على الحركات الأمريكية كما ترد الولايات المتحدة على حركاتهم ، واذا أمكن اختيار الوسائل التى من شأنها ألا تزيد احتمال الحرب .

المفاوضات من أجل الحد من سباق الاسلحة :

عند النظر الى المفاوضات مع الاتحاد السوفيتى حول مشكلة الاسلحة الاستراتيجية ، فإن أول العوامل التى يلزم أن تكون فى الذهن هو الاهداف التى تنشئ ، وقد يكون من الخطأ توقع أكثر مما ينبغى أو التطلع الى أقل مما ينبغى .

وهناك هدف واحد ظاهر وهو تخفيض الاسلحة الاستراتيجية لكى تقلل قليلا واضحا الخسارة التى قد تتحملها الولايات المتحدة (وكذلك الاتحاد السوفيتى) فى حالة التراشق النووى ، وللأسف فليس من المحتمل أن يتحقق هذا الهدف فى المستقبل القريب ، وفى المكان الأول ، فإن أية تفاهات أولية ربما لا تشمل تخفيضات فى القوات الاستراتيجية ، وحتى اذا شملت ، فإن هذه التخفيضات قد تكون محدودة ، ولا يستطيع الانسان أن يتوقع تخفيض مستويات الخسارة بأكثر من نسبة مئوية ضئيلة ، حتى مع التخفيضات الكبيرة نوعا فى القوات الاستراتيجية ، لأن قدرات الدول العظمى بالفعل كبيرة جدا

وقد وضعت أهداف أخرى فى الاعتبار : تخفيض الدوافع الى الضربة السباقية فى وقت الازمة ، وتخفيض احتمال الصدفة أو الخطأ فى الحساب وزيادة الوقت المتاح لاتخاذ القرارات أملا فى أن تمنع الفرصة المتزايدة للاتصال من أن يسير التراشق النووى الشوط كله ، وأخيرا وليس آخرا ،

فإن الانسان قد يأمل أيضا فى تغيير المناخ السياسى الدولى بهدف تقليل التوتر ، وذلك لتخفيض الدوافع التى قد تدفع الدول التى لا تمتلك حاليا الاسلحة النووية ، الى تملكها ، ولزيادة احتمال أن تتفق الدول العظمى على الاجراءات الأخرى المتعلقة بالاجراءات الأخرى الجديدة للسيطرة على الاسلحة .

ومن المعقول أن نتوقع المفاوضات الناجمة قد تحقق هذه الاهداف جميعا الى درجة ما ، فيما عدا الهدف الأول - وهو تخفيض الضرر المحتمل ، ومع ذلك ، فإن التركيز على أحد هذه الاهداف أو على مجموعة منها معناه اخفاء المشكلة المباشرة ، ورغمنا عن القيد الوارد على الولايات المتحدة فى اختياراتها المتعلقة بظهور الاسلحة النووية ونشرها خلال الثلثين الأولين من هذا العقد ، فإنه يبدو الآن مع انعدام التفاهم مع الاتحاد السوفيتى ، فإن الولايات المتحدة سوف تكون عاجزة عن أن تكسر تتابع الفعل ورد الفعل الذى يدفع سباق الاسلحة ، وعلى ذلك ، فإن الهدف

المباشر لاية مفاوضات يجب أن يكون ايقاف هذا التتابع والتخفيف من سرعة خطاه حتى تكون هناك فرصة أحسن لانهاء سباق الاسلحة من الفرصة التى تعدم من جانب الاستمرار فى السياسات السائدة فى العقدين الاخيرين .

وعودة الى الماضى ، فان السيطرة على نمو القدرات الاستراتيجية أو جعل هذا النمو يرتد الى الوراء من الممكن أن يكون قد تحقق بسهولة أكبر منذ قليل من السنوات التى مضت ، وذلك عندما ظهر أن احتمال نشر الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية هو العامل الذى يحتمل أن يدفع الولايات المتحدة الى جولة أخرى فى سباق الاسلحة والآن فان مستقبل الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية متعب بقدر أكبر بسبب التقدم التكنولوجى ، وزيادة على ذلك ، هناك الحافزان الآخران اللذان قد تمت مناقشتهم وهما : امكانية وجود قدرات القوة المضادة الفعالة كنتيجة لظهور قوة « ميرف » وامكانية أن القدرة النووية الصينية قد تعمل باعتبارها حافزا فى ظاهرة الفعل ورد الفعل الامريكية السوفيتية .

ومن الواضح ، أنه ليس فى مقدور الولايات المتحدة ما تفعله بصدد القدرات الصينية دون تدميرها بالهجوم النووى سوى أن نتأكد من ألا تعطى وزنا أكبر فى تفكيرها مما تستحقه ، وهذا يترك اختيار محاولة كسر سلسلة الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية والميرف بالتركيز على التحكم فى دفاعات ميرف أو فى دفاعات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية .

وبينما يأمل الانسان فى تحديد الاثنين ، فانه اذا كان لابد من الاختيار بينهما فان التركيز ينبغى أن يكون على دفاعات الصواريخ للقذائف المضادة الباليستية - والتثبيت من الامتثال قد يكون بسيطا نسبيا وربما قد يتحقق بغير تفتيش متطفل . وزيادة على ذلك ، فان الحافز على تملك ميرف لاختراق الدفاعات قد يزول - رغما عن أن الحافز على تملك ميرف لتحقيق أهداف القوة المضادة قد يبقى .

وسوف تكون مشكلات التثبيت من الامتثال لاتفاقية على التحكم فى ميرف صعبة جدا ، وكذلك اذا حدث انتشار للصواريخ المضادة للقذائف الباليستية فقد يكون هناك ضغط كبير للاخلال بأية اتفاقية تحرم انتشار ميرف لان ميرف تبسح توكيدا عاليا من أجل اختراق خطوط الدفاع ، وبينما الارتداد فى قرار ميرف قد يكون أمرا صعبا ، فان فعل هذا فى حالة سنتينيل قد يقدم مشكلة أقل . وفى الحقيقة ، قد يكون هناك سبب كاف للقيام بهذا العمل الى جانب التأثير المحتمل على المفاوضات السوفيتية الامريكية بصدد تحديد الاسلحة .

ولكى يكون أى اقتراح لتحديد الدفاعات جذابا للاتحاد السوفيتى ، فانه يكاد يكون من المؤكد ضرورة أن يكون مصحوبا باتفاق ، لتحديد أن لم يكن لتخفيض ، قوائم القوات الهجومية الاستراتيجية المنتشرة ، ومن ناحية المبدأ ، فلا ينبغى أن يكون هذا صعبا نظرا الى أنه فى غير حاجة الى أن يشتمل على مشاكل التثبيت الجدى .

والذى يعقد أية محاولة للوصول الى تفاهم مع الاتحاد السوفيتى على

الميزان الاستراتيجي هو أن هناك تنافرات في المراكز الأمريكية وفي المراكز السوفيتية ، والولايات المتحدة لها حلفاء ولها قواعد حول محيط الاتحاد السوفيتي ، بينما ليس للاتحاد السوفيتي شيء من هذا بالقرب من الولايات المتحدة إلا إذا كنا ندخل كوبا في الحساب ، ومن الواضح أنه من الممكن أن نشير أمامنا كثيرا من التعقيدات عن طريق أية محاولة في سباق المفاوضات بشأن الميزان الاستراتيجي للتصدي للتهديد الموجه الى حلفاء أمريكا التي تشكلها شبكات الاطلاق السوفيتية القصيرة المدى ، للتصدي للتهديد المحتمل الكامل الموجه للاتحاد السوفيتي من جانب الشبكات التي في أوروبا والتي في استطاعتها أن تصل الى الاتحاد السوفيتي ، رغما عن أن هذه الانظمة تكتيكية أساسا في طبيعتها ، والتفهمات المبدئية المأمول فيها لن تكون مضطرة الى أن تشمل الاتفاقيات المعينة على مثل هذه المسائل الشائكة مثل القواعد الأجنبية والشبكات ذات الاهداف المزدوجة

ومن الناحية الفعلية ، فإن كل هذا الذي ذكرناه ، مبني على الافتراض بأنه من أجل المستقبل القريب ، ربما يصر كل طرف على الاحتفاظ بقدرات ردعية كبيرة ، ولفترة في المستقبل فسوف لا يكون هناك أساس لتوقع فيام مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي لتتمخض عن الميزان الاستراتيجي مع وجود كل من الطرفين ومعتمدا على عدد قليل من الأسلحة باعتبارها رادعا. والصعوبات وكذلك أهمية التثبيت من الامتثال عند مثل هذه المستويات المنخفضة ومشكلة الصين الشيوعية ، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة النووية التكتيكية عند كلا الطرفين - وكذلك المناخ السياسي العام ، كل هذه الأشياء تؤثر تأثيرا ضارا ضد هذا الامر ، وعند الطرف الآخر ، فإن المفاوضات لابد بالضرورة أن يكون مصيرها الفشل ، وذلك إذا بنى أى من الطرفين موقف مفاوضاته على التوقع بأنها قد تحقق له قدرة كبيرة على تحديد الخسائر في مواجهة الطرف الآخر .

ومن ثم فإن مجال الاتفاق الممكن هو مجال ضيق جدا ، ولكن هناك أساسا للامل (أ) إذا استطاع الطرفان أن يقبلا الحقيقة بأنه لفترة ما فإن أقصى ما يتوقعانه هو تحقيق ميزان استراتيجي عند مستوى عال جدا من القوة ، ولكنه لا يتصعد تصعيدا سريعا و (ب) إذا أدرك الطرفان أن كسر دورة الفعل ورد الفعل ينبغي أن يعطى له الأفضلية الاولى في أية مفاوضات وقد تكون هناك مجازفات في التفاوض من أجل تحديد الأسلحة وهذه المجازفات يجب أن توزن لا أمام المجازفات التي قد تميز عالم السلام الذي يود كل انسان أن يعيش فيه ، أو حتى أمام مجازفات الوقت الحاضر ، ولكن المجازفات الكامنة في أى اتفاق يجب أن توزن أمام المجازفات والتكاليف التي في حالة انعدام الاتفاق ، قد يضطر الانسان الى مواجهتها في السبعينات

حاشية أخيرة :

سواء حاولت الدول العظمى أن تجاهر للحد من سباق الأسلحة الاستراتيجية عن طريق الاتفاقيات المتبادلة أو عن طريق خليط من ضبط النفس من جانب واحد والحوار المتطور فلا ينبغي أن تقوم الدول العظمى بهذا إذا كانت تعتقد اعتقادا خاطئا بأن أسس المواجهة السوفيتية الأمريكية التي سادت في العقدين الاخيرين سوف تزول حالا . وهناك عدد كبير من

مصادر التوتر أصولها عميقة في التركيبات الاجتماعية وفي النظم السياسية للدولتين وحل هذه الخلافات لن يتحقق بين يوم وليلة .

ومع ذلك فان كبح سباق الاسلحة قد يقصر الوقت اللازم لحل الخلافات وقد يزيد فرص البقاء على قيد الحياة خلال هذه الفترة ، وقد يمكن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة رغم ما بينهما من خلافات سياسية أن يعملوا بفعالية أكبر انفراديا وبالتنسيق مع بعضهما في المشاكل الكبيرة الاخرى التى تواجه المجتمعين .

ملحق : الدفاعات الصاروخية المضادة للقذائف الباليستية :

أنواع شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية :

تنقسم الدفاعات الصاروخية المضادة للقذائف الباليستية الى فئتين : وهناك نوع منها يستخدم الاعتراض الجوى الخارجى ، ومن ناحية المبدأ فان هذا يتيح حماية لمساحات كبيرة ، وهنا نوع آخر مصمم على أن يعترض متأخرا الرأس المتفجر القادم في خط مرور ولكن لا يستطيع الموقع الاعتراضى الواحد الا الدفاع عن منطقة محدودة جدا ، أما الفئة الاخيرة فقد تنقسم بدورها الى شبكات مصممة بهدف الدفاع عن المدن ، ولذلك يطلق عليها « دفاعات النقطة المحكمة » وهى مصممة بهدف الدفاع عن مواقع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أو الوسائل الهامة الأخرى التى جرى احكامها ومشاكل دفاع النقطة المحكمة ودفاع المدينة مختلفة نوعا ما ، فدفاع النقطة المحكمة ربما كان أيسر فنيا ، حيث أن مواقع الصواريخ أو النقط المحكمة الأخرى من الممكن تصميمها بهدف مقاومة الانفجارات النووية القريبة التى من شأنها أن تدمر المدن ، ومن ثم فان الاعتراض من الممكن تأجيله حتى وقت متأخر نسبيا في خط سير الصاروخ القادم ، وكذلك فان درجة منخفضة من الفعالية قد تكون مقبولة .

وما تتضمنه دفاعات النقطة المحكمة ودفاعات المدن من حيث سباق الاسلحة هى الأخرى مختلفة جدا ، فالسابقة تخدم لزيادة قدرات التدمير المؤكد ، واللاحقة تخدم لزيادة قدرات تحديد الخسائر .

فعالية شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية :

غالبا ما يتم تقييم شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية بمقارنة تكاليفها بما سيضطر الطرف الآخر الى انفاقه على تحسين القدرات الهجومية لتعادل تأثيرها ، وقد برهنت المقارنة بصفة عامة على انها فى صالح الهجوم ، وهذا يصدق بصفة خاصة اذا كان هدف الدفاع هو الاقل من الخسائر المتوقعة من هجوم نووى والوصول بها الى الحد الأدنى ، ولا يصدق بتلك الدرجة اذا كان هدف الدفاع مقيدا بالاقلال من الخسائر أقللا ضئيلا .

والاحتمالات الخاصة بالدفاع تبدو أحسن بعض الشيء مما كانت عليه منذ عدد قليل من السنوات التى مضت ، وبينما فى ذلك الوقت كان يظن بصفة عامة أن الهجوم ربما كانت له ميزة من حيث تكلفة الفعالية أكبر من

الدفاع تبلغ ١٠ مرات إلى خمسين مرة (على افتراض مستويات متوسطة من تقليل الخسائر) ، فقد يكون من الانصاف أن نقول أن التقدير الأكثر قبولاً الآن هو واحد إلى خمسة أما الأسباب التي بنى عليها هذا التغيير في التقدير فهي :

١ - ظهور أنواع معينة من الرادار منظمة على أوجه مختلفة من شأنها أن تزيد من إمكانية التمييز بين الرؤوس المتفجرة القادمة وبين الخدعات ومعاونات الافتراق الأخرى

٢ - ظهور الطائرات المعترضة ذات القدرة على السرعات العالية جداً مما قد يسمح بتأجيل قرار اعتراض صاروخ باليستي عابر للقارات حتى وقت متأخر في مساره .

٣ - وهناك إدراك بأن الدفاعات من الأنماط الخاصة بالمناطق قد تكون أكثر جاذبية نوعاً ما مما كان يظن منذ سنوات قليلة مضت - وقد يكون سبب هذا جزئياً هو التغييرات التكنولوجية في الرؤوس المتفجرة المعترضة .

سنتينيل :

وانتشار الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية (سنتينيل) الذي اختطته الولايات المتحدة مفروض أن يكون من طراز الدفاع عن المناطق ، رغم أن بعض الطائرات المعروضة المحدودة وضعت خططها للدفاع عن الرادارات فإنه يمكن إضافة الكثير من هذه الطائرات للدفاع ، الذي هو من طراز دفاع النقطة المحكمة عن مواقع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات .

وعند إعلان قرار سنتينيل ، أوضح وزير الدفاع السابق ماكنمارا أنه كان يعتبر هذا القرار الحد الأدنى الذي يمكن قبوله (٢٢) وقد الملح كذلك أنه رغم أن إمكانية تسرب بعض الصواريخ الصينية الباليستية العابرة للقارات من خلاله ، فإن سنتينيل قد ينقذ حياة نحو ١٤ مليون شخص في حالة قيام الصين بالضربة الأولى مستخدمين فيها الصواريخ الباليستية العابرة للقارات خلال السبعينات من القرن العشرين (٢٣) وبناء على ذلك ، ادعى بعض المتحدثين الآخرين بلسان حكومة جونسون أن هذه الشبكة قد توفر على الولايات المتحدة الخسارة التي تلحق بها بسبب الهجوم النووي الصيني (٢٤) ، ومع ذلك فلاجل أن تكون لدينا ثقة كبيرة في هذه الشبكة ، لابد لنا من إزالة ثلاثة أنواع من الشك أولاً ، هناك موضوع إمكانية أن يعمل مثل هذه الشبكة المعقدة إطلاقاً ، حين تدعو الحاجة إليها ، ولابد أن يكون من المعروف أنه في الوقت الذي يمكن فيه إجراء اختبارات على عناصر هذه الشبكة فإنه ليس من الممكن عملياً إجراء اختبار الشبكة كلها على ضوء محاكاة كاملة لمحيط خاص بالعمليات ، وهذه الحقيقة ، مقرونة بتاريخ الاخفاقات الأولى التي منيت بها شبكات أقل تعقداً بكثير من هذه الشبكة ، تؤدي بالكثيرين من الخبراء للاعتقاد بأن احتمال فشل سنتينيل الذي يؤدي إلى كارثة أو فشل أي شبكة أخرى من شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية هو احتمال كبير . (وهو أكبر بكثير من شبكات

الهجوم الاستراتيجي التي تعد بالمقارنة أبسط وأكثر حساسية للاختبارات
(الملائمة) .

وثانيا ، هناك احتمال بأن يبتكر الصينيون معاونات اختراق من شأنها أن تغلب على هذه الشبكة ، وهذا الاحتمال قد ناقشه مناقشة تفصيلية ريتشارد جاروين وهانزبيث (٢٥) ، ولا يعلم المؤلف أن هناك حجة تنقض بحثهما ، والجنرال أ. و. بتز - وهو رئيس هيئة البحوث والتنمية للجيش ، في إجابته على حجج جاروين - بيث يعارض في الجدل بأنه ليس من السهل تطوير معاونات الاختراق الفعالة كما يدعى ، ولكن يوضح وجهة نظره ، فإنه يذكر الصعوبات الأمريكية في تطوير معاونات الاختراق (٢٦) الموثوق بها ثقة كبيرة ، ومع ذلك فهناك اعتباران يجعلان هذه التجربة خارجة عن الموضوع إلى حد كبير :

١ - تهدف برامجنا إلى تطوير معاونات الاختراق التي تكون فعالة ليس فقط ضد الدفاعات الجوية الخارجية ، ولكن أيضا ضد الاعتراضات النهائية ، فإذا كان على الإنسان ألا يتكافأ إلا مع الدفاعات الجوية الخارجية ، وهذا هو كل المطلوب في حالة سنتينيل ، فإن المشكلة عندئذ تكون أقل تعقيدا بكثير .

٢ - وبالرغم من أن الصينيين ربما يفضلون أن يكون لديهم شبكة تتوفر فيها ثقة كبيرة باعتبارها رادعا ضد الولايات المتحدة ، فإن شبكة ذات قدرة معتدلة على اختراق دفاعات سنتينيل قد تكون مفيدة لهم بنفس القدر .

وثالثا ، هناك الحقيقة التي سبق ذكرها وهي أن منع الخسائر منعا باتا ، يعتبر واجبا أكثر مشقة من مجرد تخفيض الخسائر منعا باتا ، بمقادير صغيرة ، والصعوبات المتناهية الموجودة ، من الممكن توضيحها بحساب بسيط .

فلنفترض أن هدفا معينا يدافع عنه خمسون صاروخا معترضا ، وأن الصينيين لديهم ٢٥ من الصواريخ البالستية العابرة للقارات والثقة في أدائها تبلغ ٨٠٪ ، وأن كل صاروخ معترض لديه ٨٠٪ من الفرصة اللازمة لتدمير صاروخ بالستي واحد عابر للقارات . وطبقا لهذا السيناريو ، فإنه لا يكون هناك أكثر من ٥٠٪ من احتمال نجاح سنتينيل في منع كل الصواريخ الـ ٢٥ البالستية العابرة للقارات من إصابة أهدافها ، ولابد من أن يستقر في الأذهان أن الهجوم في استطاعته أن يختار أي هدف يركز عليه هجمته ، ولكن لابد للدفاع من أن يحمي جميع الأهداف . ومدى الصاروخ المعترض المسمى سبارتان ، وهو الصاروخ الذي يستعمل مع شبكة سنتينيل يتضمن أنه لابد من انتشار ليس فقط خمسين صاروخا معترضا ولكن نحو ٥٠٠ صاروخ معترض في جميع أنحاء الولايات المتحدة إذا أريد أن يقع كل هدف مهم داخل المدى الدفاعي المؤثر للخمسين صاروخا معترضا من طراز سبارتان . ومن ثم ، فحتى مع توفر التفوق البالغ نسبته عشرون إلى واحد في أعداد الصواريخ المعترضة على أعداد الصواريخ الصينية ، فإن الصورة بعيدة عن أن تكون صورة مطمئنة .

فاذا كان الانسان يتصور أن رأسا متفجرا واحدا حمولته ميجاتون واحد قد انفجر فوق احدى المدن الامريكية الكبرى قد يتسبب في أحداث مليون وفاة ، فانه من الواضح أن أولئك الذين يدعون أن لسنطينيل القدرة على منع الخسائر منعا قاطعا أو ما يقرب من أن يكون منعا قاطعا انما يفترضون وجود مستوى بالغ الارتفاع في فاعليته .

وكما نمت القدرات الصينية ، كلما أصبحت مشكلة الدفاع اكثر صعوبة وسنوضح هذا بالتوسع في حساب العينة : فاذا ما ضوعف عدد الصواريخ الصينية البالستية العابرة للقارات وكذلك ضوعف عدد الصواريخ الامريكية المعترضة ، فعندئذ ترتفع فرصة وصول كل صاروخ صيني واحد الى هدفه الى ما فوق ال ٧٠٪ وترتفع هذه الفرصة الى ما يربو على ٩٠٪ لو أن أعداد هذه الصواريخ البالستية العابرة للقارات وكذلك الصواريخ المعترضة قد وصلت الى أربعة أمثالها ، وهكذا ، وعلى المدى البعيد ، عندئذ ، (فقد لا يكون هذا المدى بعيدا جدا) يصبح واضحا أن الدفاع يصبح لعبة خاسرة حتى ضد خصم ضعيف نسبيا وتكاليف الدفاع التي يستلزمها الحفاظ على أى مستوى معين من الحماية سوف تصعد صعودا أكثر سرعة من صعود تكاليف تحسين الهجوم .

المراجع :

١ - انظر نشرة وزارة الخارجية الامريكية (٩ يولية سنة ١٩٦٢) الصفحات ٦٤-٦٩ ، وكذلك مثلا مجلس الشيوخ الامريكي (الجلسة الثانية للدورة رقم ٩ للمجلس) ، جلسات اللجنة البرلمانية للقوات المسلحة (٢ فبراير سنة ١٩٦٨) الصفحات ١٤٤ و ١٥٠-١٥٣ ، انظر كذلك الحوار بين جيمس كيندال والجنرال ايرل ج. هويلر في مجلس الشيوخ الامريكي (الجلسة الثانية من الدورة التسعين) ، اللجنة الفرعية التي تقوم ببحث الاستعدادات المنبثقة من لجنة القدرات المسلحة . بصدد وضع القوة الاستراتيجية الامريكية (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٨) صفحات ٥-٨ (ومشار اليها هنا فيما بعد تحت عنوان جلسات مجلس الشيوخ بشأن الوضع القانونى للقوة الاستراتيجية الامريكية) .

٢ - وزارة الدفاع ، وزير الدفاع روبرت ماكنمارا ، « موقف العام المالى ١٩٦٩-١٩٧٣ » والبرنامج وميزانية العام المالى ١٩٦٩ فى مجلس النواب الامريكي (الجلسة الثانية من الدورة التسعين) ، اعتمادات وزارة الدفاع لعام ١٩٦٩ ، جلسات اللجنة الفرعية الخاصة بالاعتمادات الجزء الاول (١٤ فبراير سنة ١٩٦٨) صفحة ١٥٢

٣ - الجنرال ج. ب. ماكونيل ، البيان الملقى فى مجلس الشيوخ عن وضع القوة الاستراتيجية الامريكية (٣٠ ابريل سنة ١٩٦٨) ص ٢٢٢ .

٤ - سجل الكونجرس ، أول نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، صفحة هـ ٩٦٤٤

- ٥ - ريتشارد جاروين وهانز بيث ، شبكات الصواريخ المضادة « البالستية » المجلة العلمية الامريكية عدد مارس سنة ١٩٦٨ صفحات ٢١-٣١ .
- ٦ - مجلس النواب (الدورة ٩٠ الجلسة الثانية) واعتمادات وزارة الدفاع لعام ١٩٦٩ ، جلسات اللجنة الفرعية الخاصة بالاعتمادات الجزء الثانى (٢٤ ابريل سنة ١٩٦٨) ص ٤٥٥ والتأكيد الوارد ليس فى النص (ويشار اليها فيما بعد تحت عنوان جلسات النواب لاعتمادات الدفاع .
- ٧ - نائب وزير الدفاع بول نيتز ، البيان الملقى امام اللجنة الفرعية بشأن التطبيقات العسكرية للجنة المشتركة الخاصة بالنشاط الذرى (٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧) ص ٢ ، التأكيد الوارد ليس فى النص .
- ٨ - وزارة الدفاع ، وزير الدفاع ماكنمارا « الموقف بالنسبة للعام المالى ١٩٦٨-١٩٧٢ » وبرنامج ميزانيات العام المالى ١٩٦٧-١٩٦٨ الميزانيات صفحة ٤٢ يشار اليها فيما بعد تحت عنوان بيان عن الموقف للاعوام ٦٨-٧٢) .
- ٩ - الجنرال ماكونيل ، البيان الملقى فى مجلس الشيوخ عن وضع القوة الاستراتيجية الامريكية ص ٢٠٥ .
- ١٠ - انظر وزير الدفاع ماكنمارا ، الخطاب الملقى امام محورى وناشرى وكالة انباء يوناتيد برس انترناشيونال ، سان فرانسيسكو ، ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وكذلك مساعد وزير الدفاع يول وارنك ، الخطاب الملقى امام نادى المحامين ديترويت فى ٦ اكتوبر سنة ١٩٦٧
- ١١ - مساعد وزير الدفاع بول مارنك ، نفس الخطاب السابق .
- ١٢ - انظر بيان الموقف ١٩٦٨-١٩٧٢ وبيان موقف ١٩٦٩-١٩٧٢ وكذلك وزير الدفاع ماكنمارا ، الخطاب الملقى امام محورى وناشرى وكالة يوناتيدبرس .
- ١٣ - انظر الخطاب المرسل من وزير الدفاع كليفورد الى السناتور ريتشارد راسل ، سجل الكونجرس المرجع السابق صفحة هـ - ٩٦٤١ .
- ١٤ - مساعد وزير الدفاع بول وارنك ، الخطاب الذى ألقى فى نادى المحامين .
- ١٥ - ر. ب. ستولى محرر مقال « خيال الدفاع يتحقق » - حديث صحفى مع ماكنمارا وزير الدفاع السابق ، مجلة لايف (عدد ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧) ص ٢٨ ح
- ١٦ - انظر جلسات مجلس النواب الخاصة باعتمادات الدفاع الجزء الاول ص ٢٦٦ .

- ١٧ - انظر جلسات مجلس الشيوخ عن وضع القوة الاستراتيجية الامريكية صفحة ١١ وصفحات ٣٤٦ ، ٣٦٦ .
- ١٨ - سجل الكونجرس ، وانظر أيضا سجل الكونجرس في ١٨ و ١٩ و ٢١ يونية وكذلك ٢٩ يولية ، ٢ اكتوبر وأول نوفمبر سنة ١٩٦٨
- ١٩ - بيان الموقف ١٩٦٩-١٩٧٣ ، ص ١٥٢ .
- ٢٠ - انظر الحوار بين الجنرال هويلر والسنتاتور هنرى جاكسون جلسات مجلس الشيوخ حول وضع القوة الاستراتيجية الامريكية ص ١٩
- ٢١ - الجنرال هويلر ، البيان الخاص باعتمادات الدفاع ص ٢ .
- ٢٢ - وزير الدفاع ماكنمارا ، الخطاب الملقى أمام محررى وناشرى وكالة انباء اليونانيد برس والمذكور سابقا .
- ٢٣ - بيان الموقف ١٩٦٩ - ١٩٧٣ ص ١٥٢ .
- ٢٤ - انظر دكتور جون فوستر البيان الخاص باعتمادات الدفاع نيتز البيان الملقى أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالتطبيقات العسكرية للجنة المشتركة المختصة باعتمادات الدفاع .
- ٢٥ - جاردين وبيث ، شبكات الصواريخ المضادة بالستية
- ٢٦ - الجنرال أ. و. بيتس ، خطاب الى المحرر ، المجلة العلمية الامريكية (عدد مايو سنة ١٩٦٨) صفحات ٦-٧ .

قائمة شرح المصطلحات المستعملة :

- الدفاع الايجابى :

هو الدفاع المتضمن اعتراض طائرات العدو المهاجمة او صواريخه باستعمال اما الطائرات واما الصواريخ .

- شبكة الانذار والتحكم المحمولة جوا :

وهى الشبكة التى تتضمن استخدام الطائرات الكبيرة التى تحمل الرادارات ، والاجهزة الحاسبة الالكترونية ، ووسائل الاتصال ، للتحكم فى الاشتباك بين الطائرات المعترضة وبين القاذفات المعادية القادمة وهذه الشبكة قد افترضت باعتبارها بديلا عن شبكة الانذار والتحكم ذى القاعدة الارضية الاكثر تقليدية بسبب تعرض الشبكة الاخيرة للهجوم من جانب صواريخ العدو .

- الطائرات الاستراتيجية المتقدمة التى يقودها افراد :

وهى البديل المقترح عن قوة القاذفات من طراز ب - ٥٢ وهى قد تكون قاذفات كبيرة ذات قدرة على اختراق دفاعات العدو وهى على ارتفاع منخفض ، وقد تحمل معاونات الاختراق المعقدة وقد صرفت بعض المبالغ

على تطوير هذه الطائرات ، ولكن حتى اذا اتخذ قرار بالسير قدما في برنامج على نطاق كامل ، فان الطائرات سوف لا تكون متوفرة لاغراض العمليات حتى حوالى عام ١٩٧٦ ، وقد تتراوح تكاليف البرنامج ما بين ٦ بلايين و ١٠ بلايين دولار .

ـ شبكة الدفاع بالصواريخ المضادة للقذائف الباليستية :

انظر الملحق .

الدفاع على طريقة المنطقة :

هى شبكة دفاع تسمح بالدفاع عن اى عدد من الاهداف داخل مناطق واسعة لدرجة كبيرة ، وامكان تطبيق هذا الدفاع متوقف على استعمال الطائرات أو الصواريخ المعترضة التى تكون كل منها ذات فاعلية فوق مدى طويل بدرجة الدفاعات عن المناطق بالصواريخ المضادة للقذائف الباليستية

ـ القدرة على التدمير المؤكد :

وهى القدرة على انزال مستوى معين من الخسائر بالعدو مع توفر درجة عالية من الثقة ، وهذه عادة تعادل بالقدرة على تدمير سكان العدو وصناعته ولكنها لا تشمل القدرة على تدمير قوات العدو العسكرية . ولفترة السنوات القليلة الماضية فان الاحتفاظ بمستوى مرتفع من القدرة على التدمير المؤكد كان يعتبر ضرورة اللازمة لردع الحرب الذرية .

ـ ب - ٥٢ :

وهى القاذفة الكبيرة عابرة القارات التى هى دون سرعة الصوت . وتشتمل القائمة الامريكية الخاصة بالعمليات على نحو ٦٠٠ من مثل هذه الطائرات حاليا ، وقد أنتجت عدة أنماط منها ، على أن بعض هذه الانماط قد أصبح بالفعل ملغيا ، ومن المتوقع أن تستمر أحداث الانماط فى أن تكون جزءا من قوة العمليات للسبعينات من القرن العشرين .

ـ ب - ٧٠ :

وهى قاذفة كبيرة عابرة للقارات ، وقد صممت هذه الطائرة على أساس أن تطير بسرعة ماك ٣ (وهى ثلاثة أمثال سرعة الصوت) على ارتفاعات عالية ، ولكن البرنامج انتهى ، عندما تحقق أن اختراقات الدفاعات على ارتفاعات عالية تكون أصعب بكثير من الاختراق الذى يحدث على ارتفاع منخفض ، ومن ثم لم يبن منها سوى طائرتين من طراز ب ٧٠ فقط .

ـ قدرة القوة المضادة :

وهى القدرة على تدمير قوات العدو الهجومية الاستراتيجية وعموما فان هذه القدرة تتضمن الهجوم الاسبق على صواريخ العدو وقاذفاته قبل أن تطلق هذه الصواريخ - وذلك تمييزا لها عن الهجوم على الصناعة

والسكان ، وأحيانا يستعمل هذا الاصطلاح ليصف الهجوم ضد قوات العدو في أى وقت خلال التراشق النووي .

— منع الخسائر منعا قاطعا :

وهو القدرة على منع أحداث أية خسائر مهما كانت بسبب الهجوم النووي للعدو ، وقد يتحقق هذا المنع بالهجوم الاسبق على قوات العدو . أو بالدفاع الايجابى والدفاع السلبي أو بمزيج من الاثنين .

— تحديد الخسائر :

هو اصطلاح لوصف عدد من الاجراءات التى يمكن أن تتخذ للاقلال من الخسائر التى تنزل بدولة بسبب هجوم ذرى يقوم به العدو أو للحد من هذه الخسائر ، وتشمل اجراءات تحديد الخسائر هجوم القوة المضادة على قوات العدو ، والدفاع الايجابى ، وكذلك الدفاع السلبي .

— الاعتراض فى الجو الخارجى :

وهو اعتراض صواريخ العدو قبل أن تعود الى جو الارض — انظر الملحق للمزيد من المناقشة .

— ب - ١٢ :

هى الطائرات المعترضة الاسرع من الصوت المتقدمة المقترح استخدامها التى قد تستخدم مع شبكة الانذار والتحكم المحمولة جويا .

— ف.ب ١١١ :

وهى طائرة ف - ١١١ معدلة لكى تصبح قاذفة وقد كان متوقعا أن تدخل قاذفات ف.ب ١١١ القائمة الخاصة بالعمليات للقيادة الجوية الاستراتيجية ابتداء من العام المالى ١٩٦٩ ، وأنه سيتم انتاج ما يقرب من ٢٥٠ من مثل هذه الطائرات ، وفى الوقت الحاضر — يبدو أن هناك شكاً فيما إذا كانت وزارة الدفاع سوف تستمر فى برنامج انتاج قاذفات ف.ب - ١١١

— العاصفة النارية :

وهى ظاهرة تحدث فى النيران الكبيرة جدا ، وفيها يكون التيار الصاعد الذى سببته النار من الكبر الى الحد الذى يجعله يعمل كمدخنة ، مسببا أن تتجه الرياح نحو النار من جميع الاتجاهات . ومثل هذه العواصف قد حدثت فى حرائق الغابات الكبيرة ، وفى بعض غارات القصف الكبيرة فى الحرب العالمية الثانية ، وفى قصف هيروشيما بسلامح نووى ، وفى العاصمة النارية ، يتم بالفعل احتراق جميع المواد المتهبة داخل المنطقة التى يغطيها الحريق .

ـ القدرة على توجيه الضربة الاولى :

هى القدرة على تدمير اسلحة العدو الهجومية بالقيام بهجوم اسبق ، باستخدام الصواريخ او الطائرات .

ـ شبكة القصف المدارى الجزئى :

هى شبكة يدخل فيها قذف الاسلحة النووية من مسارات مدارية منخفضة الارتفاع . وهى بخلاف الصواريخ الباليستية (غير المتفجر) العابرة للقارات ، تتطلب استخدام قوة الدفع الارتدادية لاسقاط الرأس المتفجر على الهدف وبسبب أن أوج المسار أشد انخفاضاً مما يكون عليه فى حالة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات فإن اكتشافه باستعمال أجهزة الرادار البعيدة المدى يكون أشد صعوبة ولهذا السبب وبسبب أن شبكات القصف المدارى الجزئى يمكن استخدامها لاطلاق الاسلحة على مدارات لا تمر من المنطقة التى تغطيها أجهزة رادار الانذار الكبيرة ، فقد يكون لهذه الشبكات جاذبية باعتبارها أسلحة هجوم مفاجيء ومع ذلك فإن الحمولة المتفجرة التى يمكن أن تقلد بنظام دفع مقرر تكون أصغر مما تكون عليه فى حالة الصاروخ الباليستى العابر للقارات ، كما أن دقة التصويب تكون فى العادة أقل .

ـ الاحكام :

حماية الوسائل العسكرية بجعلها تقاوم تأثير انفجارات السلاح النووى وفى حالة الصواريخ ، فإن هذا يتم بصفة عامة بوضعها فى صوامع تحت الارض ولها اغطية واقية .

ـ دفاع النقطة المحكمة :

هو الدفاع الذى صمم ليحمى الوسائل المحكمة من الهجوم النووى وللمزيد من المناقشة ، انظر الملحق .

ـ الصاروخ الباليستى العابر للقارات :

هو صاروخ بالستى (ذاتى الدفع) مداه يتراوح بين ٥٠٠٠ كم و ٨٠٠٠ كم ميل بحرى

ـ الصاروخ المعارض :

هو صاروخ قاعدته على الارض ويستعمل باعتباره جزءاً من شبكة دفاع صاروخي جوى أو شبكة دفاع ضد الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية ، وفى حالة شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية يمكن أن تنقسم الصواريخ المعارضة الى فئتين : الصواريخ المصممة من أجل الاعتراض فى الجو الخارجى مثل سبارتان ، والصواريخ المصممة من أجل الاعتراض النهائى مثل سبرينت ، وللمزيد من المناقشة ، انظر الملحق .

- الصاروخ الباليستي ذو المدى فوق المتوسط :

هو صاروخ باليستي ذو مدى يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ ميل بحري تقريبا . وقد نشر الاتحاد السوفيتي بعض الصواريخ من هذه الفئة ، وقد تستعمل هذه الصواريخ للهجوم على الاهداف الموجودة في أوروبا أو آسيا .

- الصاروخ الباليستي ذو المدى المتوسط :

هو صاروخ باليستي ذو مدى يبلغ حوالى ١٥٠٠ ميل بحري وقد نشر الاتحاد السوفيتي مثل هذه الصواريخ التي قد تهاجم الاهداف في أوروبا أو آسيا ، وكذلك حاول في عام ١٩٦٢ ، أن ينشر هذه الصواريخ والصواريخ الباليستية ذات المدى فوق المتوسط في كوبا . ولقد كان لدى الولايات المتحدة ، كذلك المملكة المتحدة سابقا مثل هذه الصواريخ (وهى صواريخ جوبيتروثور) منتشرة في أوروبا .

- ماينيوتمان :

هو صنف من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من الصواريخ ذات الوقود الصلب ، وقد نشر منه نوعان بلغ مجموعهما ١٠٠٠ صاروخ ويحمل كل واحد منها رأسا متفجرا قوته حوالى الميجاتون الواحد ، وهناك نوع ثالث وهو الماينيوتمان ٣ ، وهو الصاروخ الذى يحمل المركبات المتعددة الاهداف الفردية والتي تستطيع العودة الى جو الأرض والمسماة (ميرف) وهو مثل الماينيوتمان ١ و ٢ سوف ينشر في صوامع تحت الأرض حماية له من تأثيرات الانفجارات النووية القريبة المحتملة ، وبالإضافة الى هذه الانواع الثلاثة ، فقد كان هناك في وقت اقتراح بالحصول على ماينيوتمان متحرك يجرى على قضبان

- المركبات المتعددة الاهداف الفردية التي تستطيع العودة الى جو الأرض (ميرف) :

هى شبكة يجرى الآن انتاجها وهى التي تستطيع أن تحمل عدة رءوس متفجرة منفصلة على قاذف واحد ، وتتضمن من نظام توجيه يسمح لكل من الرءوس المتفجرة بأن تطلق على هدف منفصل وسيدخل نظام «ميرف» في صواريخ الماينيوتمان ٣ وفي صواريخ اليوزايدون .

- القوة المتعددة الاطراف :

هو اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة منذ بضع سنين لكى تزود منظمة حلف شمال الاطلسي بقوة من الصواريخ النووية ذات القاعدة البحرية . وكان على السفن أن تجهز بالطواقم المشتركة من عدد من دول حلف الاطلسي ، وقد وجه الاتحاد السوفيتي الى هذا المشروع نقدا عنيفا لانه خشي أن تعطى هذه الخطة دول حلف الاطلسي ، وبصفة خاصة جمهورية ألمانيا الفيدرالية حق الحصول على الاسلحة النووية . ولم يحدث أن انتشرت هذه السفن كما أن الاقتراح قد وضع جانبا .

ـ مشكلة الدولة المرقمة ترتيبيا :

وهذا الاصطلاح يشير الى احتمال انتشار الاسلحة النووية في عدد غير محدد من الدول عن طريق ظهور القدرات المستقلة أو الحصول على الاسلحة النووية من الدول النووية الحالية .

ـ نايك اكس :

وهذه خطة لانتشار الدفاع الصاروخي المضاد للقذائف الباليستية على نطاق واسع ، من أجل حماية الولايات المتحدة من الهجوم السوفيتي الكبير ، وقد قدر أن مثل هذا الانتشار قد يتكلف نحواً من ١٣ بليون الى ٥٠ بليون دولار ورغمما عن الضغط الدافع الى المعنى في مثل هذا البرنامج ، وبالرغم من القيام ببحوث كبيرة لايجاد المكونات اللازمة ، فإنه لم يتخذ حتى الآن أى قرار يقضى بالانتشار الفعلى .

ـ معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية :

هى معاهدة صدقت عليها الولايات المتحدة في عام ١٩٦٨ ، وفيها تتعهد كل دولة غير نووية في الدول الموقعة عليها ألا تملك أسلحة نووية ، كما توافق كل دولة نووية على ألا تساعد الدول غير النووية على تملك الاسلحة النووية والمعاهدة لم تدخل بعد مرحلة التنفيذ ، فبينما وقعت عليها ٨٢ دولة إلا أن ست دول فقط هى التى صدقت على المعاهدة حتى يناير ١٩٦٩ .

ـ الدفاع السلبي :

وهو دفاع عن السكان أو الوسائل العسكرية بالمخابيء الواقية وباحكام الخ .

ـ معاونات الاختراق :

وهى وسائل تيسر دخول الطائرات أو الصواريخ من خلال دفاعات العدو الايجابية ، وتشتمل معاونات الاختراق للصواريخ على الهياكل الكاذبة أو الحيل التى تخدع الرؤوس المتفجرة ، كما تتضمن استخدام قطع الاسلاك (التى تقوم بدور هوائيات ثنائيات الاستقطاب) والمشوشات الالكترونية للتدخل في عملية الاستكشاف التى يقوم بها الرادار وتتبع الرؤوس المتفجرة القادمة ، وهناك تكتيكات أخرى تستعمل في تيسير اختراق الدفاعات المكونة من الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية وهى اطلاق اعداد كبيرة من الرؤوس المتفجرة والهياكل الكاذبة (الحيل) في وقت واحد تقريبا لكى تزرع قدرات الرادار وقدرات الآلات الحاسبة وكذلك تحديد اجهزة الرادار كأهداف بدلا من الاهداف الاولى وكذلك استخدام الانفجارات النووية عند الارتفاعات العالية لانتاج التأمين للتدخل في عمليات الاستكشاف التى يقوم بها الرادار وفى تتبعه للاهداف

— اجهزة الرادار الناقلة للصور على مراحل متتالية :

وهى اجهزة الرادار التى توجه فيها الاشعة بطريقة الكترونية ، والتى بناء على ذلك لا تتضمن تحريك الاجزاء ، وهذه الاجهزة لها ميزة على اجهزة الرادار التى تدار ميكانيكيا من حيث انها تستطيع ان تتناول عددا من المسارات ، فى وقت واحد ومن الممكن توجيهها بسرعة من مسار الى آخر .

— بولاريس :

هى غواصة اطلاق صواريخ تعمل بالطاقة الذرية وتحمل ١٦ صاروخا وهذا الاصطلاح يستخدم كذلك للإشارة الى الصواريخ التى يوجد منها ثلاثة انواع فالنوعان الاولان وهما بولاريس — أ — ١ وبولاريس — أ — ٢ كل منهما كان يحمل رأسا متفجرا واحدا ذا قوة انفجار مقدارها حوالى ميجاتون واحد — أما بولاريس — أ — ٣ فيحمل ثلاثة رؤوس متفجرة أصغر لا يمكن استهداف كل منها على حدة وقد تم بناء ١٤ من غواصات البولاريس .

— بوزايدون :

وهذا هو الذى خلف برنامج بناء غواصات البولاريس ، وتدخل فيه الصواريخ الاكبر التى يحمل كل منها ((ميرف)) .

— الهجوم الاسبق :

وهو الضربة الاولى المصممة للقضاء على قوات العدو الهجومية او مكانه او صناعته توقعا لهجوم محتمل من جانب العدو

— سام — د :

وهى شبكة دفاع متقدمة من الصواريخ التى تطلق من الارض الى الجو للاستخدام ضد القاذفات .

— الوسائل اللينة :

وهذه هى مواقع الصواريخ ومراكز القيادة والاشراف او الوسائل الاخرى التى لم تزود بالاغطية الواقية من تأثيرات الانفجارات النووية القريبة .

— القوات الاستراتيجية :

وتشمل بصفة عامة القوات الهجومية القادرة على اطلاق الاسلحة النووية على الاهداف السكانية والاهداف الصناعية وكذلك تشمل القوات الدفاعية المصممة على أساس الدفاع ضد مثل هذه الهجمات . وفى السباق الأمريكى السوفيتى فان القوات الاستراتيجية لها قدرات عابرة للقارات وتشمل القاذفات ذات المدى الطويل وكذلك الصواريخ الباليستية

العابرة للقارات ، وكذلك الغواصات القاذفة للصواريخ ، وكذلك الدفاعات ضد شبكات الاطلاق هذه .

– دفاع تالين :

هى شبكة دفاعية نشرها الاتحاد السوفيتى ومشار اليها فى الولايات المتحدة تحت اسم دفاع تالين ، بسبب ان بعض الوسائل كان مكانها بالقرب من تالين فى استونيا ، والرأى السائد اليوم فى مجتمع المخابرات الأمريكى هو أن شبكة تالين هى شبكة مضادة للطائرات دون أن يكون لها أية قدرة دفاعية تذكر ضد الصواريخ المضادة ، ومع ذلك فقد كان المعتقد منذ بضعة سنين مضت بأن تالين كان أساسا شبكة صواريخ مضادة للقذائف الباليستية وقد يكون هذا الرأى لا يزال معتقدا فيه فى بعض الدوائر

– الدفاعات النهائية :

هى دفاعات صممت لتعرض الصاروخ أثناء الجزء الاخير من مساره . ومثل هذه الدفاعات تستفيد من تأثير الجو المخفف للسرعة لتيسير التمييز بين الرؤوس المتفجرة وبين معاونات الاختراق الاقل كثافة . وبسبب أن مثل هذه الدفاعات يدخل فيها الاعتراض المتأخر فى مسار الصاروخ القادم ، فانها نسبيا غير مرتبة . ومن ثم فان الصواريخ المنتشرة للدفاع عن نقطة واحدة ليس فى مقدورها أن تدافع عن النقط الاخرى التى تبعد عنها بمسافة ما .

– نيتان ٢ :

هو صاروخ باليستى عابر للقارات وذو وقود سائل ويحمل رأسا متفجرا قوة تفجيره عدة ميجاتونات ، والصاروخ ينتشر فى صوامع تحت الارض حماية له من الآثار المحتملة للانفجار النووى الذى قد يحدث بالقرب منه ، وقد نشرت الولايات المتحدة ٥٤ من مثل هذا الصاروخ .

محتويات الكتاب

- ٤ - المقدمة
- ٦ - تصدير بقلم جوزيف أ. جونسون
- ٧ - أولا - الميزان الاستراتيجي الراهن :
- ١٠ - قياس القوة الاستراتيجية
- ١٣ - الصراع حول الاهداف
- ١٥ - ثانيا - العوامل المؤثرة في القرارات الاستراتيجية :
- ١٧ - امكانية دفاع الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية
- ١٩ - ميرف
- ٢١ - التطور المتوافق فيما يتعلق ، بميرف والصواريخ المضادة للقذائف الباليستية (أ.ب.م)
- ٢٢ - الصين الشيوعية وقرار سنتنيل
- ٢٥ - دور عدم التعيين في ديناميكيات سباق الاسلحة
- ٢٩ - الاعتبارات الاقتصادية
- ٣٣ - ثالثا - الاختبارات من أجل السبعينات :
- ٣٧ - المفاوضات للحد من سباق الاسلحة
- ٣٩ - حاشية أخيرة :
- ٤٠ - ملحق الدفاعات الصاروخية المضادة للقذائف الباليستية
- ٤٠ - أنواع شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية
- ٤٠ - فعالية شبكات الصواريخ المضادة للقذائف الباليستية
- ٤١ - سنتنيل
- ٤٣ - المراجع :
- ٤٥ - قائمة شروح المصطلحات المستعملة :



0235325